جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي
في ميدان :العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
فرع : علوم مالية و محاسبية تخصص :دراسات محاسبية و جبائية معمقة

من إعداد الطالب :ساسيبة بلخير

بعنوان :

مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بعد 5 سنوات من التطبيق

"دراسة ميدانية لفئتين؛ فئة المؤسسات(ص.م) ، فئة المهنيين المحاسبين لمدينة ورقلة خلال سنة 2016"

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ :

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور زرقون محمد	أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
الدكتور بوعلام بوعمار	أستاذ مساعد بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا
الدكتور دشاش عبد القادر	أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقش

السنة الجامعية 2016/2015

الاهداء

سبحان الذي وهبنا نعمة العقل

سبحان الذي يستحق الشكر على نعمته وحده لا شريك له

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

خير الخلق الله أجمعين أما بعد

إلى أغلى ما وهبتني الحياة عائلتي الكبيرة

إلى والدي ووالدتي .... أطال الله في عمرهما

و إلى إخوتي وإلى أعز الأصدقاء والزملاء إلى أساتذتي الكرام

إلى كل من له الفضل في انجاز هذا العمل

الشكر

بعد فضل الله عز وجل يقتضي الواجب من باب الاعترافء بالجميل أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص لكل من ساهم من بعيد أو قريب لقول رسول الله «صلي الله عليه وسلم» التحدث بنعمة الله شكر، وتركها كفر، ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله

في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الدكتور المشرف بوعلام بوعمار الذي لم يبخل علي بتوجهاته طيلة عملية الإشرافء.

وكما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى اصدقائي عبد الحكيم زرقون و كمال ساسي و عبد الرزاق قمعون وعاصم بلال

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قراءتهم للمذكرة وقبولهم مناقشتها وعلى ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصحيحات. وإلى كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذا العمل.

الملخص :

تهدف دراستنا إلى إبراز مدى استجابة النظام المحاسبي المالي (SCF) لمتطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبار قواعد و الاحكام التي جاء بها هذا النظام على بيئة هاته المؤسسات، حيث أحدثت تغييرا جذريا في الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة، إضافة إلى معرفة صعوبات و عراقيل التي تواجه هذه المؤسسات عند تطبيق هذا النظام، خصوصا في غياب سوق مالي يتم اللجوء إليه لتقييم العناصر المالية وفق القيمة العادلة لهذا النوع من المؤسسات.

ولمعالجة إشكالية الموضوع واختبار فرضياته تم الاعتماد على التحليل الإحصائية، باستخدام برنامج الرزنامة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ، و2007 Microsoft Excel.

وقد خلصت الدراسة على ضرورة تكثيف الدورات التكوينية، حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا النظام، وضمان الاستفادة من المزايا التي يحققها.

الكلمات المفتاحية : نظام المحاسبي المالي، نظام المحاسبي المبسط ، صعوبات التطبيق ،IFRS for SMEs

Abstract

Our study aims to highlight financial accounting system response (SCF) to the requirements of small and medium enterprises , the system brought a rules and principles on the environment of this kind of companies , these rules and principles generate a radical in accounting practices , which were applied before the ain is also to know the difficules which encounter these kind of companies in applying the system , espcially in the back of a financial market,which may used in valuing financial statment items based throught the fair value .

To address the problematic issue and test hypotheses have been relying on statistical analysis, Using statistical calendar of Social Sciences Spss software, and Microsoft Excel 2007.

The study concluded to the need of training to minimize the difficulties which may encounter in applying this system and guarantee the benefits of its advantages.

Keywords

financial accounting system, simple accounting system, difficulties of applying, IFRS for SMES.

قائمة المحتويات

البيان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الملاحق	X
المقدمة	ب
الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة	2
المبحث الأول :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النظام المحاسبي المالي	3
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	22
الفصل الثاني :الدراسة الميدانية	28
المبحث الأول :الطرق و الأدوات المتبعة في الدراسة	29
المبحث الثاني : نتائج الدراسة و مناقشتها	33
الخاتمة	57
المراجع	61
الملاحق	63

قائمة الجداول

رقم الجدول	قائمة الجداول	الصفحة
1	عدد الاستمارات الموزعة و المعتمدة	33
2	توزيع أراء العينة حسب مصادر التمويل	42
3	توزيع أراء العينة حسب الأطراف التي تقدم لها القوائم المالية	43
4	توزيع أراء العينة حسب سنة تطبيق النظام المحاسبي المالي	45
5	توزيع أراء العينة حول أسباب عدم تبني كل الأحكام و قواعد النظام المحاسبي المالي	50
6	توزيع أراء العينة حسب مشاكل وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي	51

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	قائمة الأشكال البيانية	الصفحة
1	نسبة العينة تبعا للسن	33
2	توزيع العينة حسب الشهادة العلمية	34
3	توزيع أراء العينة حسب الشهادات المهنية	35
4	توزيع أراء العينة حسب المهنة الوظيفية	35
5	توزيع أراء العينة حسب مدة الخبرة المهنية	36
6	توزيع أراء العينة حسب القطاع	37
7	توزيع أراء العينة حسب نوع نشاط	37
8	توزيع أراء العينة حسب الشكل القانوني	38
9	توزيع أراء العينة حسب عدد العمال	38
10	توزيع أراء العينة حسب رقم الاعمال المحقق خلال أخر دورة	39
11	توزيع أراء العينة حسب مجموع أصول و خصوم الميزانية المحققة خلال أخر دورة	40
12	توزيع أراء العينة حسب الجهة المقدمة للخدمات المحاسبية	41
13	توزيع أراء العينة على أساس الغرض من إعداد القوائم المالية	41
14	توزيع أراء العينة حسب درجة الاطلاع على النظام المحاسبي المالي	45
15	توزيع أراء العينة حسب القيام بدورات تكوينية تحضيرا لتطبيق SCF	46
16	توزيع أراء العينة حسب الاستفادة من الدورات التكوينية	47
17	توزيع أراء العينة حسب الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة	47
18	توزيع أراء العينة حسب رأيهم حول مناسبة النظام المحاسبي المالي SCF للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	48
19	توزيع أراء العينة حسب رأيهم حول تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على شفافية حسابات المؤسسة	48
20	توزيع أراء العينة حسب تطبيق جميع احكام و قواعد النظام المحاسبي المالي	49
21	توزيع أراء أراء العينة حول مشاكل و صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي	50
22	توزيع أراء العينة حسب رأيهم حول الاطلاع على IFRS for SMEs	52

23	توزيع أراء العينة حسب درجة الاطلاع على IFRS for SMEs	52
24	توزيع أراء العينة حسب رايهم حول تبني الجزائر IFRSيتوجب عليها تبني IFRS for SMEs	53
25	توزيع أراء العينة حسب رايهم حول تبني الجزائر IFRS for SMEs مناسب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية	54
26	توزيع أراء العينة حسب رايهم حول متطلبات الإفصاح التي جاء بها IFRS for SMEs مفيدة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لاتخاذ قراراتهم	55
27	توزيع أراء العينة حسب رأيهم حول تحيين النظام المحاسبي المالي SCF مع IFRS for SMEs	55

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الملحق	الصفحة
1	استمارة استبيان	62
2	مخرجات برنامج SPSS	68

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا لا يستهان به في الاقتصاد المحلي وخصوصا لمساهمتها في توفير وظائف عديدة وبالتالي قدرتها على الحد من البطالة و التقليل من مشكلة الفقر ، كون هذا النوع من المؤسسات لا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة فان عملية قيامها يكون ابسط بكثير من قيام المؤسسات الكبيرة .

ولكن تعدد ها ليس بالضرورة يكون له انعكاسا ايجابيا على الاقتصاد المحلي و خصوصا إن كانت مؤسسات تعاني من مشاكل عديدة و بالأخص مشاكل متعلقة بأنظمتها الإدارية ، فان لم يكن هناك أنظمة إدارية فاعلة بهذا النوع من المؤسسات فسينعكس ذلك سلبيا على كفاءة أدائها و بالتالي يؤدي إلى تعثرها و إفلاسها و تصبح عائقا اقتصاديا قد يساهم في تفاقم البطالة من جهة و زيادة مشكلة الفقر من جهة أخرى . وبما أن النظام المحاسبي يعد العمود الفقري للأنظمة الإدارية، فان اختلاف هذا النظام سوف يساهم وبكل تأكيد في انهيار المؤسسة نهائيا ينهي وجودها و جميع وظائفها المتوفرة ، و تصبح عبئا ، بل عائقا أمام سوية الاقتصاد المحلي

ولقد عرفت الجزائر مع مطلع سنة 2010 تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي عوض المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، و ذلك تماشيا مع التطورات الاقتصادية الراهنة و سعيا لانتقال الجزائر لاقتصاد السوق، بحيث يعبر هذا النظام المحاسبي عن مجموعة القواعد و الممارسات المحاسبية فهو الإطار الذي يشمل القواعد و المبادئ و الأسس التي تساعد المؤسسة على تبويب و تسجيل العمليات اثباتها في الدفاتر و السجلات،و استخراج البيانات و الكشوف المحاسبية و الإحصائية و تحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل و الأدوات المستخدمة في هذا النظام و قد تضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية و معايير المحاسبة ومدونة للحسابات تسمح بإعداد التقارير المالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها،كما يشكل الإطار التصوري دليلا لإعداد المعايير المحاسبية و تأويلها.

إن الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرافقه اهتمام متزايد بالأسس المحاسبية التي يجب أن تتبعها الجزائر هذه المؤسسات،وعليه قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بوضع معايير محاسبية خاصة بها من جهة وقيام الجزائر بتبسيط نظامها المحاسبي المالي الذي تطرق للمؤسسات الصغيرة من حيث مسكها لمحاسبة مبسطة بشكل يتلاءم مع طبيعتها و يتوافق مع احتياجاتها الأمر الذي يسمح بإمكانية وجود بيئة محاسبية مشجعة لهذا النوع من المؤسسات تمكن من استمراريتها و ترقية نشاطها بشكل أحسن من خلال المزايا التي توفرها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1- طرح الاشكالية :

و من خلال ما سبق نصيغ اشكالية الدراسة في الشكل التالي :

ما مدى فعالية و ملاءمة النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مدى استجابته لمتطلبات التطوير والتحديث الحاصل في هذا المجال ؟

بناء على ما تقدم و لتحقيق الغرض من الدراسة تم طرح التساؤلات التالية:

- هل النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع الاحتياجات المحاسبية لجميع المؤسسات مهما كان حجمها؟
- هل تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مشاكل و صعوبات في تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي؟
- هل يمكن لأنظمة المعلومات المحاسبية المساهمة في ضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال؟
- ما مدى تكيف النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

2- فرضيات الدراسة:

- يتلاءم النظام المحاسبي المالي مع الاحتياجات المحاسبية لجميع المؤسسات بما في ذلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تعاني من صعوبات و مشاكل كبيرة في تطبيق قواعد النظام المحاسبي و المالي من حيث الكفاءة البشرية و الإمكانيات المادية والمالية.
- يعد تطوير نظام المعلومات المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل تكنولوجيا المعلومات الركيزة الأساسية لعمليات اتخاذ القرارات لما يوفره هذا النظام من معلومات موضوعية و موثوق بها
- يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و على ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تبسيط نظامها المحاسبي المالي

3- أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة في معرفة النظام المحاسبي المالي و صعوبات تطبيقه في الميدان العملي؛
- الميول الشخصي للبحث في هذا النوع من المواضيع بهدف التحكم في المفاهيم الخاصة بدراستنا الحالية.

4-أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛

– التعرف على أهم المشاكل المتعلقة بتطبيق قواعد و تعليمات النظام المحاسبي المالي من جوانبه المختلفة وسبل رفع كفاءة الأداء المحاسبي؛

– محاولة الوصول إلى النتائج واقتراح الحلول وتقديم التوصيات الملاءمة لتطوير النظام المحاسبي المالي المطبق بحيث يوفر قاعدة بيانات ملائمة.

5–أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أنها تقوم على استقراء و تشخيص الواقع المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحليله و تقييم مدى استجابته للتطوير و التحديث في هذا المجال و رفع كفاءة إدارتها و تحقيقها للأغراض المختلفة و المتمثلة في شكل أساسي في الإفصاح و توفير المعلومات الملائمة و الكافية و بالتوقيت المناسب من اجل اتخاذ القرارات لمستعمليها و الاقتصاد الوطني ككل.

6– حدود الدراسة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة، فإن الدراسة إرتبطت بحدود مكانية و زمانية:

الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومكاتب المهنيين المحاسبين (خبراء محاسبة ، محافظي حسابات ، محاسبون معتمدون) المتواجدين بولاية ورقلة،

الحدود الزمنية :حددت المدة الزمنية للدراسة خلال فترة الثلاثي الأول لسنة 2015.

7– منهج الدراسة

بهدف معالجة موضوع الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي كما تم الإعتماد على أسلوب المسح المكتبي من خلال الإطلاع على اهم الدراسات والكتب والمقالات العلمية والمداخلات التي طرحت في الملتقيات العلمية.

وقد تم الاعتماد على بعض الطرق الاحصائية (ادوات الاحصاء الوصفي، وبرنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية **(Spss)**

8– صعوبات الدراسة

تتمثل أهم الصعوبات في مايلي:

- ضيق الوقت المستغرق اثناء الدراسة؛

- صعوبة الدراسة الميدانية نظرا لثقافة التحفظ عن المعلومات السائدة في المؤسسات الجزائرية بشكل عام و بالخصوص المعلومات المتعلقة مباشرة بالمحاسبة.

9- هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين بعد المقدمة

الفصل الأول: "الأدبيات النظرية و التطبيقية حول مدى استجابة النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بعد خمس سنوات من التطبيق"، تطرقنا من خلال هذا الفصل استعراض النظام المحاسبي المالي، ثم تناولنا النظام المحاسبي المبسط و أهم إجراءاته، ثم عرض المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما حاولنا من خلال هذا الفصل أن نقدم بعض الدراسات السابقة التي تضمنت موضوع هذه الدراسة.

الفصل الثاني: "دراسة ميدانية لفئتين؛ فئة المؤسسات ص.م ، فئة المهنيين المحاسبيين (محافظي الحسابات، خبراء محاسبة، محاسبين معتمدين) "، حاولنا من خلال هذا الفصل عرض و تحليل نتائج الدراسة الإحصائية لاستمارة الاستبيان، هذه الدراسة التي حاولنا من خلالها قياس مدى تطابق وجهات نظرنا مع مجتمع الدراسة المتكون من محاسبي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المكونين في النظام المحاسبي المالي، و المهنيين المحاسبيين.

لنصل في الأخير إلى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات.

تمهيد

عرفت الجزائر منذ تسعينات القرن الماضي عدة إصلاحات ، والتي تتمحور حول العمل على انفتاح الاقتصاد الجزائري و إدماجه في الاقتصاد الدولي، و بهدف مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، أصبح من الضروري إنشاء إطار جديد للمحاسبة يضمن استقلاليتها عن هيمنة التشريع ، خاصة في المجال الجبائي و إعطائه صبغة تتماشى و طبيعة التحولات الاقتصادية التي تعرفها بيئة المؤسسة ، و في السياق انطلقت سنة 2010 عمليات تكييف المخطط المحاسبي الوطني ، وتدور هذه العمليات حول توجيه المحاسبة نحو تلبية احتياجات كافة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من المعلومات ، والمستثمر على وجه الخصوص و بذلك تبنت الجزائر خيار إعادة تشكيل نظام محاسبي دولي و يتفق معها إلى حد كبير من حيث الإطار المفاهيمي طرق التسجيل والتقييم ، ومن حيث عرض القوائم المالية ومدونات الحسابات، وقد استقر تاريخ أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي في 01 جانفي 2010 على أن تعفي بعض المؤسسات المصغرة من تطبيقه والتي لا يتجاوز رقم أعمالها وعدد عمالها حد معين.

و من خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنظيم المحاسبي الخاص بها، و من هذا المنطلق نتطرق إلى مبحثين أساسيين:

– **المبحث الأول**: الأدبيات النظرية

– **المبحث الثاني**: الدراسات السابقة

المبحث الأول :المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل النظام المحاسبي المالي

نستعرض في هذا المبحث الجانب النظري المرتبط بهذا الموضوع، وذلك من خلال التطرق للعناصر المتمثلة في النظام المحاسبي المالي والنظام المحاسبي المالي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ثم المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (**IFRs for SMEs**)، ومحاولة ربطه بالدراسة التطبيقية للتمكن من فهم وعرض الجانب التطبيقي لهذه الدراسة كما أن هذا الأساس ضروري لتحليل وتقييم نتائج الدراسة الميدانية المتوصل إليها .

المطلب الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت عن المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يجاوز خمسين (50) من التعريفات لأعمال الصغيرة و المتوسطة و أن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من الأعمال ، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي ويكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا الغربية سابقا وهناك بعض التعاريف متفق عليها مقدمة من طرف بعض المنظمات الدولية[1] .

وفي ما يلي نورد بعض التعريفات المتعددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1.1 التعريف المعتمد للاتحاد الأوربي :

حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 من طرف الاتحاد وهي[2] :

- تشغل أقل من 250 عامل.
- أو تلك التي رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو.
- والتي تراعي مبدأ الاستقلالية، وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت25 %.

[1] قريشي يوسف، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، جامعة الجزائر،2005 ،ص14.

[2] رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، حوكمة **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009** ، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2011/2010 جامعة بومرداس، الجزائر 19/18 ماي2011 ،ص3 .

2.1 التعريف المعتمد لإدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية :

وضعت هذه الإدارة عددا من المعايير التي يعتمد عليها في تحديد ماهية المشروع الصغير كأساس لتقرير أولويته في الحصول على التسهيلات والمساعدات الحكومية، أو تقرير إعفائه من جزء أو كل الضرائب المستحقة عليها ومن أهم هذه المعايير:[3]

- استقلالية الإدارة والملكية.
- محدودية نصيب المؤسسة من السوق.
- إن لا يزيد عدد العاملين في المؤسسة الصغيرة عن 250 عامل وإن كان يمكن التغاضي عن هذا الحد في بعض الحالات ليصل عدد إلى 1500 عامل.
- أن لا يزيد إجمالي أموال المستثمرة عن 09 ملايين دولار.
- أن لا تزيد القيمة المضافة السنوية المؤسسة عن 4.5 مليون دولار.
- أن لا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الآخرين عن 450 ألف دولار.

وكخلاصة للقول في أمريكا تم اعتماد تعريف للمشروعات الصغيرة التي يفوق بها عدد العمال 500عامل ولا تتعدى مبيعاتها السنوية 20مليون دولار.

3.1تعريف اليابان :

عرف القانون الياباني والذي عدل في الثالث من ديسمبر من عام 1999 المشروعات الصغيرة على الشكل التالي[4] :

[3] سليمان ناصر، محسن عواطف، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية** ، الملتقى الدولي الأول حول، الاقتصاد الإسلامي واقع ورهانات المستقبل غرداية الجزائر24/23 فيفري 2011 ،ص34 .

[4] دادن عبد الوهاب، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية،** أطروحة دكتوراه في العل وم الاقتصادية وعلوم التسيير ، غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2008 ، ص259 :

جدول رقم : 01 تصنيف المؤسسات حسب التعريف الياباني

القطاع	عدد العاملين	رأس المال (مليون)
الصناعة والقطاعات الأخرى	300عامل أو أقل	300أو أقل
مبيعات الجملة	100عامل أو أقل	100أو أقل
المبيعات التجزئة	50عامل أو أقل	50أو أقل
الخدمات	100عامل أو أقل	100أو أقل

المصدر : دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، غير منشورة ، جامعة الجزائر 2008.

4.1التعريف المعتمد في الجزائر

جدول رقم : 02 تصنيف المؤسسات حسب القانون الجزائري

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من01- 09عامل	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10 مليون دينار
صغيرة	من 10- 49عامل	أقل من 200 مليون دينار	أقل من 100 مليون دينار
متوسطة	من50 - 250 عامل	من 200 مليون دينار - 2مليار دينار	من 100 إلى 500 مليون دينار

المصدر : عبيرات مقدم، مصطفى بن النوي ، العناقيد الصناعية و دورها في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مجلة دراسات ،العدد رقم 19 ،جامعة عمار ثليجي ،الاغواط 2013.

إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في لجزائر هو التعريف الوارد في القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي ينص على ما يلي " :تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة انتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 : مليون دج، وهي تحترم معايير الاستقلالية "وتفصيل ذلك كما يلي[5]:

[5] سليمان ناصر محسن عواطف ،مرجع سبق ذكره ،ص04

- **تعرف المؤسسة المتوسطة:** بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 200

مليون و 2 مليار دج، أو تلك التي تتراوح حصيلتها السنوية بين 100 و 500 مليون دج.

- **تعرف المؤسسة الصغيرة:** بانهامؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 100 مليون دج

2.خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تختلف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن الكبيرة في عدة نقاط من أهمها الخصوصية التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومن أهمها المرونة التي تساعد هذه المؤسسات على القابلية للتغيير بكل سهولة عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب جهود هائلة سواءا كانت مادية أو بشرية و سنحاول أن نوضح خصائصها .

1.1 سهولة التأسيس :

تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجاتها على رؤوس أموال قليلة نسبيا حيث لا تستند بالأساس إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الإقتصادي[6].

ولتحقيق هذا يجب أن تكون هناك استقلالية تتمثل في أن تكون انت رئيس نفسك your own boss لا يوجد فوقك رئيس يأمرك بما يراه هو و على هذا فإنن المشروع الفريد يتيح لك تحقيق أفكارك و طموحاتك وعلى هذا فإن المشروع الصغير يتيح للفرد الإستقلالية في الإدارة و الإستقلالية في تطبيق أفكاره[7]. وهذا ما سنوضحه لاحقا .

2.1استقلالية الإدارة و مرونتها :

تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة في شخص مالكها لذلك فهي تتسم بالمرونة و الإهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق النجاح لها و يترتب على ذلك ما يلي[8]:

- بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزويد بالاستشارات والخبرات الجديدة .

---

[6] بوخاوي إسماعيل، عطوي عبد القادر، **التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية الدولية حول، تمويل المشروعات ص و م وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب الكويت ،25-28 ماي 2003

[7] عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الاولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الاردن، 2002 ، ص18-19 .

[8] حسن عبد المطلب لأسرج، **المشروعات الصغيرة والمت وسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية ،ص 10-11** متوفرة على الموقع http://mpra.ub.uni-muenchen.de/22300/ تاريخ الاطلاع :2014/01/11 على ساعة 18:22 .

- انخفاض التكاليف الإدارية و التسويقية و التكلفة الثابتة (كالإيجار و الإستهلاكات) و انخفاض الأجور المدفوعة للعاملين فهي تؤدي تلقائيا إلى ميزة البيع بأسعار أقل نسبيا ، و بالتالي اغراق السوق بكميات كبيرة من السلع و الخدمات من خلال سهولة الإتصال بالعملاء .

- نقص الروتين و الأوراق المكتبية وارتفاع مستوى فعالية الإتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل.

- اتباع المؤسسة لخطط واضحة و سياسات مرنة و غجرائات عمل مبسطة و تتميز هذه المؤسسات بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الغداري اليومي سواء داخ المؤسسة منن خلال التقارب ام الإحتكاك مباشرة بين أصحاب هذه المؤسسات و العاملين لديها ، ويكون لهذا التقارب داخل مؤسسات الأعمال الصغيرة أثر مباشر في زيادة إنتاجية العمل ، وأيضا تتحقق في هذه المؤسسات علاقات شخصية في المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأ بين صاحب أو مدير المؤسسة الصغيرة و العملاء و كذلك مع البيئة المحيطة بالمؤسسة ، ويكون لذلك أثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المؤسسة بل و تنميتها أيضا .

3.2 الكفائة الإقتصادية :

في السنوات الأخيرة هناك اتجاه دائم و مستمر في التحول من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة مع التحول الاقتصادي الذي تستفيد منه المؤسسات الكبيرة و لهذا فإن المؤسسات الصغيرة قادرة بفضل بساطة التكوين و الهيكل التنظيمي على تقديم الخدمات المميزة و توصيل منتجاتها للمستهلكين بشكل أفضل من منافسيها الكبار[9].

4.2 القدرة على الإنتشار الواسع :

تمتلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القدرة على الإنتشار الواسع بين المناطق و المحافظات و الأقاليم و هذا الانتشار ساعد على التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف المحافظات و قلص أوجه التفاوت في توزيع الدخل و الثروة بين المناطق ، و ساهم في إعادة التوزيع السكاني للدولة[10] .

5.2 التدقيق في الإبداع :

حيث تتوفر فيها القابلية للتجديد و الابتكار و مساهمتها في التطور التكنولوجي و البحث العملي ، خاصة في مجالات التكنولوجيات الجديدة كالإلكترونيات الدقيقة و التكنولوجيا الحيوية ، من خلال تركيزها على الجودة و

[9] رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، مرجع سبق ذكره ، ص 224

[10] مناور حداد، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات ص و م) اضاءات من تجربة الأردن والجزائر (**،ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006 ص22 .

التفوق في مجالات العمل ، و تشجيع العمال على الإقتراح و إبداء الرأي و الإستفادة من مقترحات العملاء و تجارب الآخرين[11] .

6.2 المناولة :

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسيلة من وسائل الدعم للمؤسسات الكبيرة و هذا من خلال قيام الأولى بمجموعة من المهام في إطار التعاون لخدمة الثانية ، وتتمثل أشكال التعاون في[12]:

1.6.2 التعاون المباشر : يتم عن طريق العلاقة التي تجمع المؤسسات المنتجة التي يكون إنتاج احداها وسيطا لإنتاج آخر ، حيث أن هذا الشكل من التعاون يساهم في خلق فرص عمل كما يعمل على تنمية الصناعة ...

2.6.2 التعاون غير المباشر : يسمح هذا النوع من التعاون للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بترسيخ مبدأ التخصص في عمل معين ، في حدود إمكانياتها الإدارية و الفنية .

7.6 طبيعة العلاقة مع المتعاملين :

حيث تكون هناك ميزات تخص طبيعة العلاقات القائمة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متعامليها من اهمها[13]:

-الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل .

- المعرفة المباشرة بالسوق و بالتالي سرعة الاستجابة لأي تغيير في هذه الاحتياجات أو الرغبات .

3- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دورها في إحداث التنمية الإقتصادية حيث تعتبر العمود الفقري للإقتصاد الوطني و محركا أساسيا في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية وذلك من خلال مايلي :

1.3زيادة الناتج المحلي الوطني :

حيث تساهم المؤسسات بنسبة كبيرة في التنمية الغقتصادية سواءا في الدول المتقدمة أو الدول النامية وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الإستثمار وهذا يعني زيادة المدخرات و الإستثمارات و بالتالي زيادة الناتج الوطني .

2.3 الحد من مشكلة البطالة :

عن البطالة أكبر المشكلات التي تواجه الدول خاصة النامية منها ، و تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسيلة أساسية من وسائل مواجهة البطالة ، حيث أنها تحقق المساهمة الفعالة في إتاحة فرص عمل نظرا لطبيعة أنشطتها و ذلك لقدرتها على استيعاب اليد العاملة ، إذا ما قورنت بالمؤسسات الكبيرة التي تستخدم الأساليب

---

[11] بلوناس عبد الله، **المؤسسات ص و م القدرة على المنافسة في ظل اقتصد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية**، ملتقى دولي سبق ذك ره، الشلف ص 127

[12] جهاد عبد الله عفافة، قاسم موسى أبو عبيد، **إدارة المشاريع الصغيرة** ، دار اليازوني العملية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية 2004 ،ص14 .

[13] بلعزوز بن علي ، اليفي محمد، **إشكالية تمويل المؤسسات ص و م في ظل مقررات لجنة بازل2** ، ملتقى دولي سبق ذكره، الشلف ،ص 486 .

الحديثة مقابل نسبة ضعيفة من اليد العاملة ، كذلك قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية ، و الهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق توطين اليد العاملة و بقاء السكان في أماكن إقامتهم الأصلية .

3.3 تنمية المواهب و الإبتكارات :

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا فعالا في تعزيز و تشجيع المواهب ، بإعطاء فرصة لأصحاب المهارات و الإبداعات من أفراد المجتمع الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة من خلال توظيف مهاراتهم و قدراتهم الفنية و خبراتهم العلمية لخدمة مشاريعهم .

4.3 تحقيق الإستقرار الإجتماعي :

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها دور مؤثر و فاعل في تحقيق الإستقرار الإجتماعي للمجتمع ككل حيث تساهم في توليد الكثير من فرص العمل الأمر الذي يؤدي إلى إشباع حاجة الفرد و ضمان ارتفاع دخله بما يحقق الكفاية له و لأسرته ، كما أنه لها دور فاعل في تحقيق الإستقرار الغجتماعي عن طريق الحد من الهجرة الداخلية و الخارجية من خلال تركيزها على تلبية حاجة الفقراء في المجتمع .

5.3 المساهمة في تنمية الصادرات :

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توسيع عملية تصدير المنتجات الصناعية و زيادة التدفقات الإستثمارية ، حيث تعتبر هذه المؤسسات الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الإقتصاد العالمي المستند أساسا على منتجات المؤسسات الكبيرة [14] .

6.3 المساهمة في تحقيق التكامل الصناعي بين المؤسسات المقاولة من الباطن :

تكامل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبيرة وقد حققت كثير من الدول المتقدمة مكاسب إقتصادية جراء اتباعها هذا النمط في مختلف مؤسساتها فكانت نسبة رقم الأعمال من المنتجات الوسيطة في شكل مقاولة بالباطن مثلا سنة 1990 كالتالي : معدات كهربائية 60 %، معدات النسيج 75 % ، معدات النقل 72 % وهذه الأرقام توضح درجة الإعتماد على هذه العملية في اليابان باعتبارها شكلا من أشكال التنظيم الإستهلاكي الوسيط عن طريق التركيب أو التجميع ، محققة بذلك التكامل الإقتصادي بين المؤسسات [15].

[14] نوال بن عمارة ا،**لتمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ،جامعة الوادي، العدد 05 ،2012 ص 45-46 .

[15] سليمان ناصر، عوطف محسن ، نفس المرجع السابق،ص، ص 8-9

المطلب الثاني : النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1- المحاسبة المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تبرر حداثة البحوث العلمية في مجال المحاسبة ، باعتبارها علم له مجاله و أهدافه و فروضه ، ندرة الدراسات و البحوث المحاسبية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة وأن هذه الأخيرة نفسها لم تحض بالإهتمام الجيد كما ينبغي إلا مع بداية المنتصف الثاني من القرن العشرين .

يمثل هذا الجزء محاولة لاستكشاف إطار محدد لبنية المحاسبة المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما يساعد على شرح(explain) وحل (resolve) بعض التناقضات في الدراسات السابقة من خلال الكشف عن لماذا (why) و كيف (how) تكون طبيعة المحاسبة المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تميزا عن تلك الخاصة بالمؤسسات الكبيرة .

1.1 الحاجة إلى محاسبة مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تكمن أهمية المحاسبة و الحاجة إليها من خلال المعلومات المالية التي تقدمها لأصحاب المصلحة ، فهي مصدر هام للقوة السياسية و الإقتصادية ، و الأفراد الذين يمتلكون المعلومات يكونون أقدر من غيرهم على اتخاذ قراراتهم و تسيير مؤسساتهم . إن المعلومات المالية بها ليست الهدف و لا النهاية ،بل معدة لتزويد أصحاب المصلحة بمعلومات عن النتائج المالية و التشغيلية للمؤسسة من أجل تمكينهم من أن يفهموا و بشكل صحيح طبيعة نشاطها التجاري و ما مدى جدواه . زيادة على معرفة الحالة الراهنة لعمليات المؤسسة و من ثم العمل على تطويرها مستقبلا . كما تلعب المعلومات المالية دورا أساسيا في تحريك و تنمية الإقتصاد الوطني و تنمية الإستثمارات في ظل النظم المختلفة . و تزداد هذه الأهمية عندما تنتهج الدولة فلسفة الاقتصاد الحر ، حيث تعتبر هذه المعلومات أحد العناصر الأساسية التي يرتكز عليها سوق المال و يعتبر هذا الأخير القناة التي يمكن من خلالها تحويل مدخرات الأفراد إلى الإستثمار في مشروعات مختلفة تساهم في تنمية الإقتصاد الوطني .

و تؤدي التقارير المالية دورا أساسيا في قيام كل من الوسطاء الماليين ووسطاء المعلومات بدورهم في تنمية الاستثمارات و تحريك الإقتصاد الوطني . إذ يضيف وسطاء المعلومات قيمة حقيقية و ذلك إما بإضفاء مزيد من الثقة في التقارير المالية أو بتحليل المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية من ناحية ، ومن ناحية أخرى يعتمد الوسطاء الماليون و المستثمرون على المعلومات التي توفرها التقارير المالية و غيرها من المعلومات في تحليلهم للفرص الإستثمارية و الإختيار من بينها . كما تسمح المعلومات المحاسبية من إعطاء فرصة مراقبة و تقييم أداة الإدارة في

استخدام الموارد الإقتصادية التي وضعت تحت تصرفهم ، و حديثا تسعى إلى جلب رؤوس الأموال من جهات خارجية في شكل قروض أو ائتمان تجاري [16].

وتتوقف نوعية المعلومات المالية إلى حد كبير ، على مدى متانة و تماسك القواعد و المبادئ المحاسبية التي يتم الإستناد إليها ، في حين أن تطبيق القواعد و المبادئ المحاسبية متوقف على توافر ظروف معينة قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى أو من محيط إلى آخر ، لأن تعداد البدائل المحاسبية ما هو في الواقع إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة في ظل الظروف التي تحيط بها الأمر الذي يلفت الإنتباه و يعتبرنقطة بداية في التفكير المنطقي بضرورة وجود محاسبة خاصة بامؤسسات الصغيرة و المتوسطة تختلف عن تلك المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الكبيرة أو على الأقل تختلف عنها إلى ما لإختلاف الظروف المحيطة بهذه المؤسسات . ففي حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإن مشاكل انعدام التناظر في المعلومة و المخاطر المعنوية تكون بحجم أكبر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة و يفسر هذا بانعدام الشفافية المالية و هيكل الملكية و غيرها من خصوصيات تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن غيرها ،و هذا ما يولد تردد من قبل المدنيين فيما يتعلق بالقروض الطويلة الأجل و هذا مع وجود مخاطر عالية فيما يتعلق بإحلال الأصول . فببساطة تعتبر فرضية وجوب قيام جميع المؤسسات بتطبيق نفس النظم المحاسبية (one size fits all) ربما قد تشكل عقبة رئيسية أمام تأدية المهام الأساسية للمحاسبة . فمن الناحية الإقتصادية هناك إختلاف كبير في تأثير صفقة ما على مؤسسة تجارية يقوم بها شخص واحد أو شخصان و تأثيرها على مؤسسة كبيرة فرغم حدوث نفس الصفقة لكلا المؤسستين ، إلا أن الظروف التي تتم فيها مختلفة ، و بالتالي على المحاسبة أن تكون قادرة على تبيان ذلك .

ومنذ ظهور المحاسبة و هي تطبق على جميع المؤسسات على حد سواء دون مراعاة شكلها أو حجمها ، لكن مع بداية الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم تصنيف العوامل الرئيسة التي تساهم في نجاح هذه المؤسسات أو فشلها إلى مجموعتين : عوامل خارجية مثل المنافسة ، التشريعات الحكومية ، التكنولوجيا و عوامل بيئية أخرى . و عوامل داخلية مثل مهارات التسيير و النظم المحاسبية . ففي دراسة أجراها وشمان (wichmann)[17] سنة 1983 حول المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة من خلال تقييمه لمجموعة من العوامل المحيطة بها وجد أن 60 % من المشاكل يعود إلى المحاسبة ، و تصنف هذه المشاكل خاصة في مسك الدفاتر المحاسبية و استخدام المعلومات المحاسبة و الرقابة النقدية و الرقابة على التكاليف . أما عن النسبة المتبقية 40 % أرجعت إلى مشاكل أخرى كالتسويق من حيث التخطيط على المدى الطويل و مراقبة المخزون و إختيار

[16] أحمد مخلوف، أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي للشركات وعلاقتها بتوليد تقارير عالية الجودة، **النظام المحاسبي المالي الجزائري**،الوادي، 17-18 جانفي 2010 ،ص1 .

[17] Kesseven Padachi, **Accounting Services Among Manufacturing SMEs: a neglected subject,** School of Business, Management and Finance, without date, p2.

الموظفين و الإشراف عليهم و السيطرة على الديون و غيرها . و بعبارة أخرى فإن المشكل ككل ينسب إلى المحاسبة أو إلى قضايا ذات الصلة بالمحاسبة .

و كما اثبتت دراسة حديثة أخرى أجراها مجلس معايير المحاسبة الدولية على 7000 مؤسسة صغيرة و متوسطة في 20 دولة نامية بالأدلة ان لجودة المحاسبة في هذا القطاع أثرا بالغ الأهمية على كفاءة الإستثمار [18] و نجاعته . تظهر أهمية المحاسبة في دورها كأداة لتسيير القرارات على المستوى الكلي و الجزئي ، فضلا عن أنها أداة للإثبات و الرقابة[19].

و من هنا ساعد التطور المذهل للثورة التكنولوجية على ظهور إمكانية توليد و استخدام المعلومات المحاسبية من وجهة نظر إستراتيجية (strategic viewpoint) ، وذلك بدمج نظم المعلومات المحاسبية في مجال نظم المعلومات و التكنولوجيا (IT) الأمر الذي زاد من أهمية و دور المحاسبة في جميع المؤسسات التي أصبحت تعيش في ظل مناخ اقتصادي يتطلب المزيد من الدقة و السرعة اللتان تفوقان قدرة العقل البشري [20]. إن هذه الحطوة أكثر أهمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تحتاج إلى المعلومات المحاسبية للتعامل مع ارتفاع درجة عدم اليقين و شدة المنافسة ، و بالتالي فهي تحتاج إلى المعلومات المحاسبية للتعامل مع ارتفاع درجة عدم اليقين و شدة المنافسة ، و بالتالي فهي تحتاج أكثر من غيرها إلى تحسين نظامها المحاسبي و القدرة على تجهيز البيانات لمطابقة احتياجاتها من المعلومات .

أما على الصعيد الدولي ، فباتت الأهمية واضحة لوجود محاسبة مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستند إلى معايير دولية عالية الجودة و ذلك لسبب واضح ألا وهو أننا نعيش زمن التكتلات الإقتصادية و الذي عرف بأنه زمن الأومات إذ باتت النزعة

السائدة فيه تتجه نحو زيادة الطابع الدولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الأمر الذي جعل المستثمرين يعقلون آمالا كبيرة على معايير عالية الجودة في كشف المعلوماتت و قد أصبح الأمر اكثر سهولة بما لا يقاس بفضل مجهودات مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو إعداد المعيار الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و قد أرجع المجلس دواعي وجود معيار محاسبي دولي خاص بامؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأسباب عديدة نذكر منها ما يلي:

[18] Paul Pacter, **IFRS for small and medium-sized entities**, London, 2010, p9.

[19] DJILLALI Abdelhamid Reflexions sur le projet du nouveau referentiel comptable algerien en rapport avec les normes IAS/IFRS, **la normalisation comptable intrenationale**, Institut d'economie douaniere et fiscale (IEDF) alger, de 24 septembre à 3 octobre 2005, p3

[20] Elena Urquía Grande and others, The impact of Accounting Information Systems (AIS) on performance measures: empirical evidence in Spanish SMEs, **The International Journal of Digital Accounting Research**, Spanish, february 2011,p 25

- أصبحت المؤسسات المالية تقدم قروضا خارج حدودها الوطنية ، ففي معظم الدول أكثر من نصف المؤسسات المستفيدة من القروض لدولة ما تمثل مؤسسات صغيرة و متوسطة ، بما في ذلك مؤسسات صغيرة جدا و هذه المؤسسات المالية تحتاج الاعتماد على بيانات مالية في اتخاذ قرارات الإقراض و كذلك من حيث تحديد ووضع أسعار الفائدة .

- بفضل التجارة الإلكترونية و اتساع المعاملات التجارية بين الدول أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سعي دائم إلى عقد صفقات خارج حدود وطنها لوجود فرص استثمار أكثر .

- يريد الموردون تقييم الصحة المالية للمستثمرين في بلدان أخرى قبل أن يتم بيع السلع أو الخدمات عن طريق الإئتمان .

- أصبح معظم موردو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يقيمون في الخارج مما نجم عنه استخدام البيانات المالية لتقييم احتمالات وجود علاقة قابلة للاستمرار على المدى الطويل .

- مؤسسات رأس المال الإستثماري أصبحت توفر التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر الحدود .

2.1 الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتعقيد و التشابك في الواقع التنظيمي مما يجعلها تحجب المرونة و الطابع العملي للطريقة المحاسبية التي يتم استخدامها في المؤسسة . فمن أجل توفير إطار لفهم أنشطة المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سياق الظروف التي أدت إلى ظهورها و تنميتها ، وتلك القوى الحالية التي تسهم في أهميتها ، لابد من التركيز على البناء المنطقي للمحاسبة في هذا القطاع و سياق استخدامها من خلال فهم العلاقة القائمة بين مسير المؤسسة و المحاسبة ، لما لها من أثر بالغ الأهمية على الخيارات المحاسبية ومن ثم تأثيرها على تنمية و تطور المؤسسة .

رغم ارتباط المحاسبة بجميع أصحاب المصلحة من خارج و داخل المؤسسة ، إلا أن فهم طبيعة العلاقة القائمة بين المسير و المحاسبة في حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر نقطة البداية نحو تزويد هذا القطاع بإطار نظري علمي قادر على تلبية متطلباته المحاسبية .

علاوة على ذلك ، و بناءا على الملحق رقم (07) الذي يبين بيانات عينة من الدول فيما يتعلق بمتطلبات المحاسبة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،ثم تقسيم كيفية مسك المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ثلاث مجموعات كبرى كالتالي :

1.2.1 مسك المحاسبة لأغراض التسيير الداخلي : تسمى أيضا بالمحاسبة الإدارية ، و عادة ما تستخدمها المؤسسة لتلبية حاجاتها من المعلومات و ليس لمراعاة قواعد التشريعات الوطنية ، إذ يحاول المسير من خلالها توفير

نموذج للمؤسسة من أجل تزويده بالأساس الإقتصادي لاتخاذ القرارات و تحقيق المزيد من الربح و تسيير الإدارة . في معظم الحالات لا تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستخدام المحاسبة لأغراض التسيير الداخلي لعدة أسباب أهمها غموض الإستخدامات الإيجابية للمحاسبة لدى العديد من مسيري و مالكي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فضلا على أنها لا تقدر التقدير الذي تستحق .

2.2.1 مسك المحاسبة لأغراض التسيير الخارجي : يتم إعدادها لمتخذي القرار من أصحاب المصلحة الخارجيين مثل الموردين ، البنوك و الحكومات . فنجد على سبيل المثال أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تؤدي قدرا كبيرا من أعمالها عن طريق الإئتمان فهي دائما في حاجة لقروض مالية و يتعين عليها أن تقدم تقارير إلى المقرضين ، الشيء الذي يدفعها إلى مسك المحاسبة بالطريقة التي تمنحها فرصة الحصول على القروض أي أن مسك المحاسبة في هذه الحالة يكون كرد الإمتثال لمتطلبات الإبلاغ المالي الخارجي للمؤسسة و بالتالي ليس هناك أي محاولة لاستخدام المؤشرات المالية الرئيسية كمقياس للأداء .

3.2.1 مسك المحاسبة لأغراض الضريبة : تتم في هذه الحالة مسك المحاسبة فقط لأغراض الضريبة دون الإكتراث إلى أصحاب المصلحة الآخرين ، حيث يقوم المسير بالتأثير على النتيجة من خلال اللجوء إلى بعض الأساليب التي تعدل من النتيجة لصالحه بإتباع إحدى طرق التهرب الضريبي ، إذ يرى العديد من مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحاسبة كأداة لتحصيل الضرائب ، و كثيرا ما ينظر إليها على أنها أداة للقمع في يد الحكومة . و يكون هذا النوع أكثر انتشارا عن غيره في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و نتيجة لتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بطابع الملكية الفردية يحظى المسيرون بقدر كبير من حرية الإختيار و التصرف في اتاذ القرارات إذ يؤثر المسير في كل مرة على الخيارات المحاسبية لصالحه وفق الأغراض المرجوة من ورائها . من هذا المنظور جاءت النظريات التفسيرية للمحاسبة لتوضيح الممارسات المحاسبية التي يقوم بها المسير على أساس مجموعة من القاعد السلوكية اتجاه المحاسبة . إذ يعتبر التعمق المعرفي في فهم سلوك مسير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اتجاه المحاسبة الناجم عن رغبته في تحقيق أهداف معينة في ظل ظروف معينة ، خطوة جيدة نحو إرساء ووضع معايير بشأن ما يشكل ممارسة محاسبية جيدة تضبط و تنظم طريقة عمل مسير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذ أن هذه الممارسات التي يتميز بها القطاع ناجمة عن طبيعته و خصوصيته التي تميزه عن غيره من المؤسسات .

تستند الممارسات المحاسبية في المؤسسات الكبيرة إلى جملة من المعايير و القواعد التي يمكن على أساسها تحقيق أهم وظائف المحاسبة ، ألا وهي الإثبات و الرقابة ، نظرا لحجم الصفقات التي تجبر المؤسسة على تقسيم و توزيع

المهام المحاسبية على جملة من المحاسبين (إدارة المحاسبة) ، فضلا على أن المحاسبة تمثل أداة ضمان لكل من له علاقة بالمؤسسة ، فنجد أن الجميع يحرص على تطبيقها على أكمل وجه لضمان حقه . فعلى سبيل المثال يحاول العامل في المؤسسة و ليكن المحاسب إتباع المعايير و المبادىء الصحيحة لضمان حقه من حيث الأجر و المعاشات التقاعدية و يحاول المساهم نفس الشيء لضمان نصيبه من النتيجة المحققة و هكذا . أما في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإن الأمور المتعلقة بالمعاشات التقاعدية ، توزيع النتيجة و الأدوات المالية لا يتعين عليها النظر فيها .

3- العوامل المؤثرة على بنية المحاسبة المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

كما سبق و أشرنا بأن تعدد الخيارات المحاسبية ما هي في الولقع إلا استجابة لمختلف الظروف المحيطة بالمؤسسات لهذا يأتي هذا الجزء لإمكانية وضع إطار محاسبي في حدود الظروف المحيطة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بناء على مجموعة من العوامل المحددة لهذه الظروف من منظور الممارسة المحاسبية . تتمثل هذه العوامل فيما يلي :

1.3 حجم المؤسسة[21]: أشارت العديد من الدراسات أن لحجم المؤسسة تأثير على بنية المحاسبة ، فهذه المؤسسات لا تحتاج إلى مشورة متطورة في مجالات المحاسبة و الضرائب و مراجعة الحسابات و لكنها تحتاج إلى محاسبة فعالة منخفضة التكاليف و ارشاد إداري من أجل اتخاذ القرارات المناسبة و توجيه كل الأفعال باتجاه الهدف المطلوب إذ يرجع ذلك إلى حجم الاستثمارات التي تميز القطاع فضلا عن امكانيةالوصول إلى الأسواق المالية .

2.3 الملكية الفردية : اثبتت العديد من الدراسات ان للملكية الفردية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة اثر حساس على الأداء المحاسبي في المؤسسة ، أهمها دراسة الباحثين كافالوز و سنكاقورسوام (cavalluzzo & sankaraguruswmy , 2000) التي هدفت إلى فحص أثر هيكل الملكية على حساسية الأداء المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و فحص العلاقة بين مساهمة المالك و أبعاد الأداء المحاسبي [22]،فالملكية الفردية تعتبر أهم ما يجب أخذه بعين الإعتبار أثناء إعداد نظم محاسبية للمؤسسات . إذ تحبذ معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هذا الشكل لما له من مميزات من حيث بساطة شكله ، و انخفاض تكلفة البدء في العمل ، بالإضافة إلى حرية المالك في التحكم في المشروع الأمر الذي يحد نوعا ما من فكرة وجود تخطيط اعمال منفصلة و خاصة بالمشروع حتى و إن وجدت آفاق التخطيط لاسيما من حيث العائدات تكون على مدى الحياة بدلا من الفترة المحاسبية .

[21] Cavalluzzo & Sankaraguruswamy, **Pay-To-Accounting Performance & Ownership Structure In Privately-Held Small Corporations**, Singapore, july2010,p15.
[22] Cavalluzzo & Sankaraguruswamy, **Pay-To-Accounting Performance & Ownership Structure In Privately-Held Small Corporations**, Singapore, july2010,p17

في هذا السياق جاءت النظرية الشخصية (personal repertoire) التي تصنف ضمن النظريات التفسيرية الحديثة ، لتبين ما للملكية الفردية من أثر على متطلبات المحاسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فهي تسعى إلى وضع إطار نظري متماسك لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من منظور الممارسات المحاسبية التي يسلكها المسير المالك اتجاه المحاسبة ، فنتيجة

لحريته في السيطرة فهو قادر على المناورة لتصوير موقف ما بطريقة معينة عند الحديث عن قضايا مختلفة . لهذا تعتبر الملكية الفردية أهم العوامل المحددة لإطار بنية المحاسبة المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

3.3 مصادر التمويل : تعكس الملكية الفردية للمشروع عدم وجود تمايز بين الذمة المالية للمؤسسة و الذمة المالية للأفراد الأمر الذي يجعل المسيرين المالكين يترددون في الإقتراض و يفضلون التمويل عن طريق الملكية أي التمويل الذاتي بالدرجة الأولى ثم يليه اللجوء إلى القروض القصيرة الأجل بالدرجة الثانية ، إذ يرون أن في الإقتراض توجد مخاطر عالية ، و يكون لها أثرا سلبيا على معدل النمو . و بالتالي التسلسل المختار يكون كالتالي : التمويل الذاتي ، الديون غير الخطرة ، الديون الخطرة و الرفع من رأس المال . هذا التسلسل يسمح بالحد من المخاطر التي قد تصادف في وضع قلة الاستثمارات و الذي قد يحتم إصدار أسهم بأسعار منخفضة جدا و الحد من توزيع مكافأت رأس المال و تخفيض تكلفة رأس المال عن طريق التقليل من الإقتراض .

تساعد هذه المعطيات على فهم الدراسات التي تشير إلى وجود فجوة تمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4- إمكانية تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

لقد سبق للجزائر وأن تبنت تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكلها الكامل Full IFRS ، و عممت تطبيقها على جميع المؤسسات على حد سواء الأمر الذي جعل النظام المحاسبي المالي يمثل عقبة ، و بالطبع ليس الوحيدة أمام تطور هذا النوع من المؤسسات و تأديتها للمهام المنوط بها .

إن رسم رؤسة مستقبلية لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها الإقتصادي ، لا يمكن أن يكتمل دون وجود أنظمة محاسبية تراعي خصوصية و متطلبات هذا النوع من المؤسسات فالإفتقار إلى الشفافية و الكشف عن المعلومات المالية يؤدي إلى صعوبات في التسيير و الحصول على التمويل و نقص المعرفة اللازمة لمواكبة التطورات الإقتصادية و التكنولوجية ، و من ثم عدم القدرة على الإستمرار و المنافسة ، إذ تكمن أهمية المحاسبة و الحاجة إليها من خلال المعلومات المالية التي تقدمها لأصحاب المصلحة ، فهي مصدر هام للقوة السياسية و الإقتصادية و أن الأفراد الذين يمتلكون المعلومات يكونون أقدر من غيرهم على اتخاذ قراراتهم و تسيير مؤسساتهم .

إن المعلومات المالية المصرح بها ليست الهدف و لا النهاية ، بل معدة لتزويد أصحاب المصلحة بمعلومات عن النتائج المالية و التشغيلية للمؤسسة من أجل تمكينهم من الفهم بشكل صحيح طبيعة نشاطها التجاري و ما مدى جدواه فضلا على معرفة الحالة الراهنة

لعمليات المؤسسة ومن ثم العمل على تطويرها مستقبلا .

كما تلعب المعلومات المالية دورا أساسيا في تحريك و تنمية الإقتصاد الوطني و تنمية الإستثمارات في ظل النظم المختلفة . و تزداد هذه الأهمية عندما تنتهج الدولة فلسفة الإقتصاد الحر ، حيث يعتبر هذه المعلومات أحد العناصر الأساسية التي يرتكز عليها سوق المال . و يعتبر سوق المال هو القناة التي يمكن من خلالها تحويل مدخرات الأفراد إلى الإستثمارات في مشروعات مختلفة تساهم في تنمية الإقتصاد الوطني .

و تتوقف نوعية المعلومات المالية إلى حد كبير على مدى تماسك القواعد و المبادىء المحاسبية التي يتم الإستناد إليها ، في حين أن تطبيق القواعد و المبادىء المحاسبية التي يتم الاستناد إليها ، في حين ان تطبيق القواعد و المبادىء المحاسبية متوقف على توافر ظروف معينة قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى أو من محيط إلى آخر ،لان تعداد البدائل المحاسبية ما هو في الواقع إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة في ظل الظروف التي تحيط بها الأمر الذي يلفت الانتباه و يعتبر نقطة بداية في التفكير المنطقي بضرورة وجود محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تختلف عن تلك المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الكبيرة أو على الأقل تختلف عنها إلى حد ما لاختلاف الظروف المحيطة بهذه المؤسسات . ففي حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإن مشاكل انعدام التناظر في المعلومات و المخاطر المعنوية تكون بحجم أكبر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة و يفسر هذا بانعدام الشفافية المالية و هيكل الملكية و غيرها من خصوصيات تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن غيرها ، و هذا ما يولد تردد من قبل المدنيين فيما يتعلق بالقروض الطويلة الأجل و هذا مع وجود مخاطر عالية فيما يتعلق بإحلال الأصول فببساطة تعتبر فرضية وجوب قيام جميع المؤسسات بتطبيق نفس النظم المحاسبية (size fits all one) يشكل عقبة رئيسية أمام تأدية المهام الأساسية للمحاسبة .

و على هذا الأساس تمثل المبادرة الأخيرة التي قامت بها هيئة معايير المحاسبة الدولية في إعداد المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فرصة حقيقية للجزائر في تحقيق أهدافها المحاسبية و من ثم الإقتصادية بأقل تكلفة و في اقصر وقت ، خاصة و أنها وجدت صعوبة في تطبيق المعيار و بالتالي الإستفادة من فرص الإقتصاد العالمي و تحقيق التنمية الإقتصادية ، و عدم قدرتها على الإستجابة لمتطلبات التطبيق بسبب خصوصية أسواقها و إقتصادها . كما أن اعتماد هذا المعيار في إعداد نظم محاسبية مبسطة يزيد من فرص الإستفادة من الإقتصاد العالمي لأنه يمثل مرجعية محاسبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي اصبحت تعتمدها معظم الدول اليوم كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع العلم بأن الإهتمام بهذا النوع من

المؤسسات لم يعد أمرا سهلا في ظل ظهور تحديات جديدة التي تتمثل في التحديات التي تفرضها العولمة بكل ما تحمله من مفاهيم سياسية و اقتصادية و بالتالي أصبحت الدول النامية بما فيها الجزائر تواجه مشكلتي التنمية و العولمة ، الأمر الذي يجعل من IFRS for SMEs أداة أكثر حداثة لدفع القطاع و تطويره فضلا عن تسهيل الوصول إلى الأسواق المالية[23] .

المطلب الثالث : المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1- ماهية المعيار الدولية للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعتبر خطوة إعداد معيار دولي خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف المجلس مبادرة جيدة تساعد على دفع هذه المؤسسات إلى النمو و الإزدهار لكي ترقى إلى مستوى المؤسسات الكبرى .

1.1 عرض المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

قام المجلسIASB بإعداد المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة IFRS for SMES في شكله النهائي في جويلية 2009 وهو عبارة عن معيار تم اعداده بغرض مواجهة الإحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حتى المتناهية الصغر (Micros Entities) التي تمثل وفق تصريح منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية OECD أكثر من 95% من مجموع المؤسسات في العالم[24] . يمثل هذا المعيار أساسا و مرجعا يحتوي على مختف القواعد التي يلتزم بها هذا النوع من القطاع لتحسين نوعية تقاريره المالية خاصة في اقتصاديات الدول النامية و بالتحديد لما ينطبق في اسواقها . يمكن هذا المعيار بمعالجة الاحداث الإقتصادية وفقا لخصوصية هذا الجزء من القطاعات . مما يسمح له بتقليل حجم المحاسبة بأكثر من 90% [25]مقارنة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة لاسيما فيما يتعلق بالإفصاح .

تم إصدار هذا المعيار مرفقا بملخص عمل (Basis for Conclusions) لتوضيح الأهداف المرجوة من هذا المعيار و المؤسسات المعنية بتطبيقه بالإضافة إلى تحديد واضح لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . و دليل الإستعمال (Implementation guide) الذي يبين كيفية عرض القوائم المالية إلى جانب المعلومات الملحقة . يعتبر هذا المعيار قائما بذاته إلا أنه يعتمد على نفس الإطار المفاهيمي IFRS بشكلها الكامل في إعداده و تعديله ، مما يسمح بتحديثه بشكل مستمر كل ما دعت الحاجة لذلك من ناحية و تسهيل الإنتقال بصورة

[23] عمر عزاوي وأمال مهاوة، **المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة وتحدي للدول النامية**، مجلة الباحث، العدد 11 ،ورقلة الجزائر ،2012 ، ص98-99 .

[24] International Accounting Standards Board, **Press Release**, United Kingdom, 9 July 2009,P1.

[25] أحمد الفارس، **المعيار الدولي الجديد للتقارير المالية**، جريدة الرأي، العدد 11076 ،الكويت ،2009/10/28 ،ص4.

مبسطة لكامل المعايير الدولية للتقارير المالية من ناحية أخرى . تم إعداد هذا المعيار بشكل مستقل بدلا من جعله مضافا للمعايير الأخرى لسببين هما [26]:

- ةلوهس استعماله من طرف الجهات الراغبة في تطبيق IFRS for SMEs متجاهلا للأحداث الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فحين احتواء IFRS لمهلكشب الكامل على معالجات لا تطبق في هذا النوع من القطاعات .
- لإصدار هذا المعيار بلغة بسيطة دون أي تفاصيل كما هو الوضع في IFRS لمهلكشب الكامل .

يوضح الجدول التالي أوجه المقارنة المبسطة بين IFRS و IFRS for SMES لمهلكشب الكامل :

إن الإختلاف في الحجم و عدد الصفحات لا يعكس بالضرورة بساطة IFRS for SMES إلا أن استقلالية المعيار تبين اكتفاءه رغم هذا الحجم بتوضيح السياسات و الطرق المحاسبة بالشكل الذي يمكن من فهمه و بالتالي بتطبيقه.[27]

يتكون IFRS for SMES نم 232 [28]ةحفص و يحتوي على تمهيد و جزء بالإضافة إلى قائمة الصطلحات . تنقسم هذه الأجزاء كما يلي :

- الجزء الأول : نطاق التطبيق .
- الجزء الثاني : المفاهيم و المبادىء
- الجزء الثالث : تقديم القوائم المالية
- من الجزء الرابع إلى الثامن : مكونات (عناصر) القوائم المالية
- الجزء التاسع : القوائم المالية الموحدة
- الجزء العاشر : السياسات المحاسبية، التقييم و الأخطاء
- من الجزء الحادي عشر إلى الثامن و العشرين : طرق التقييم
- من الجزء التاسع و العشرين إلى الجزء الخامس و الثلاثين : الأحداث الإقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (خاصة تحويل أسعار صرف العملات الأجنبية ، الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ، تبنى المعايير الدولية للتقرير المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمرة الأولى) .

[26] International Accounting Standards Board, **basis for conclusions IFRS for SMES**, london,2009.p15.
[27] Conseil National de la Comptabilité, **comment on the Exposure Draft IFRS for SME**, Paris, the 4th october 2007,p4.
[28] Robert Obert, IFRS pour les petites et moyennes entités et Plan comptable général, **revue du financier**, Paris . N°168 31/11/2007,P01.

من أجل العمل أكثر على فهم و تطبيق IFRS for SMES، قام المجلس بإصدار أدوات تعليمية للمعيار حيث تم وضع اداة تعليمية لكل جزء من المعيار أي 35 أداة . حيث تم إصدار المجموعة الأولى من هذه الأدوات في 18 جانفي 2010 وهي متوفرة على الشبكة . و يتم تحميلها مجانا باللغة الإنغليزية و هي اللغة الوحيدة المتوفرة في حين ينتظر توفيرها باللغتين الفرنسية و الإسبانية قريبا . تساعد كل أداة من هذه الأدوات على تعزيز فهم القواعد و السياسات المحاسبية باستخدام الأمثلة و الأسئلة التي تختبر معرفة القارئ[29].

لمثمتة الأهداف المرجوة من المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم في ما يلي :

- توفير نوعية عالية ، واضحة و فرص إلزامية المعايير المحاسبية التي تراعي بشكل عام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ارضاء حاجات مستخدمي البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- اعتماد نفس الإطار المفاهيمي الخاص ب IFRS لمهلكشبة الكامل
- توفير الإنتقال بصورة مبسطة لIFRS لمهلكشبة الكامل بالنسبة للمؤسسات التي تتغير أوضاعها أو تلك التي تختار اعتماد المعايير بشكلها الكامل

قبل الدخول في تبني تطبيق IFRS for SMES في دولة ما لابد على هذه الأخيرة القيام بتحديد واضح للمؤسسات التي تدخل في نطاق تطبيق هذا المعيار اعتمادا على معيار التصنيف المذكور من طرف المجلس " مسؤولية المحاسبة اتجاه الجمهور " و كذا كل من المعايير الكمية التي تعتمدها الدولة في تصنيف SMES و التشريعات المحلية .

2.1 مسؤولية المحاسبة اتجاه الجمهور كأساس للتمييز بين المؤسسات المعنية بتطبيق IFRS for SMEs عن المؤسسات الأخرى :

قبل دخول هذا المعيار حيز التفيذ لابد على الجهات التنظيمية لكل دولة أن تحدد نطاق المؤسسات التي ينطبق عليها هذا المعيار . إن معيار الحجم ليس الوحيد لتصنيف المؤسسات الصغيرة و متوسطة الحجم فقد حدد المجلس IASB معيارا آخرا يجب اعتماده لتطبيق هذا المعيار وهو مسؤولية المحاسبة تجاه الجمهور (Accountability Public) كأساس لهذا التصنيف[30] ، حيث يتعين على المؤسسات ذات مسؤولية المحاسبة تجاه الجمهور تطبيق IFRS لمهلكشبة الكامل .

[29] Deloitte, **IFRS for SMEs in your pocket,** London, april 2010,p11.
[30] Expert comptable**, Pocket IFRS pour PME,** France, 15/09/2009,p12**.**

تعتبر مؤسسة ما ذات مسؤولية محاسبة تجاه الجمهور إذا توفر فيها أحد الشروط التالية على الأقل :

- تكون قد قدمت او هي بصدد تقديم تقارير لهيئات منظمة بهدف إصدار أي أدوات مالية للجمهور
- تقوم بإدارة مخاطر إئتمانية
- مؤسسات ذات منفعة عامة أو تقدم خدمات لها مميزات المنفعة العامة
- ذات أهمية إقتصادية في بلدها على أساس مجموع الأصول ، عدد الموظفين ، مجموع الإيرادات ، درجة السيطرة في السوق و طبيعة و حجم الإقتراض من الغير

يمكن للمؤسسات التابعة أو المؤسسة الفرع التي تطبق مؤسستها الأم IFRS لمهلكشبه الكامل و ليس لها مسؤولية المحاسبة اتجاه الجمهور بتطبيق هذا المعيار في تقاريرها الفردية .

3- مستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعدة وفق IFRS for SMES:

يتمثل مستخدمي القوائم المالية المعدة وفق IFRS for SMES في ما يلي :

1.3 المقرضون : هم معنيون بالمعلومات التي تمكنهم من إمكانية استرداد ديونهم و الفوائد العائدة لها .

2.3 الموردون : هم معنيون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية تحصيل حقوقهم في أوقاتها .

3.3 العملاء : يهتم العملاء بالمعلومات التعلقة بإمكانية استمرارية المؤسسة خاصة في وجود علاقة طويلة الاجل و ارتباط استراتيجي بالمؤسسة .

4.3 المساهمون غير المسيرون : يهتم المساهمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية المؤسسة في توزيع نصيبهم من الأرباح .

إن إعداد IFRS for SMEs بما يراعي هذه الفئة من أصحاب المصلحة يمكن من تحسين نوعية التقارير المالية و تلبية احتياجات المصالح الجبائية من المعلومات الضرورية لاتخاذ قراراتهم و تلبية احتياجات المصالح الجبائية من المعلومات أما إذا تم الأخذ فقط بعين الاعتبار مصالح هاتين الفئتين (المسيرين و المصاح الجبائية) عن غيرهم في إعداد البيانات المالية فلا نكون بصدد اعداد تقارير تفي بتحقيق و تلبية احتياجات المحاسبة و الإبلاغ .

4- المؤسسات المعنية بتطبيق و مستخدمي التقارير المالية المعدة وفق IFRS for SMEs:

نظرا لخصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فلابد من تحديد نطاق تطبيق المعيار و مستخدمي التقارير المالية لها .

1.4 المؤسسات المعنية بتطبيق IFRS for SMEs :

لية دخول هذا المعيار حيز التمفيذ لابد على الجهات التنظيمية لكل دولة ان تحدد نطاق المؤسسات التي ينطبق عليها هذا المعيار . إن معيار الحجم ليس الوحيد لتصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . فقد حدد المجلس IASB معيارا آخرا يجب اعتماده لتطبيق هذا المعيار وهو مسؤولية المحاسبة تجاه الجمهور (Accountability public) كأساس لهذا التصنيف[31].حين يتعين على المؤسسات ذات مسؤولية المحاسبة تجاه الجمهور بتطبيق IASB بشكلها الكامل .

تعتبر مؤسسة ما ذات مسؤولية محاسبة تجاه الجمهور إذا توفر فيها أحد الشروط التالية على الأقل :

- تكون قد قدمت أو هي بصدد تقديم تقارير لهيئات منظمة بهدف إصدار أي ادوات مالية تقوم بإدارة مخاطر إئتمانية .
- مؤسسات ذات منفعة عامة أو تقدم خدمات لها مميزات المنفعة العامة .
- ذات أهمية إقتصادية في بلدها على أساس مجموع الأصول عدد الموظفين ، مجموع الإيرادات ، درجة السيطرة في السوق و طبيعة و حجم الإقتراض من الغير .

يمكن للمؤسسات التابعة أو المؤسسة الفرع التي تطبق مؤسستها الأم IFRS لمهلكشبه الكامل و ليس لها مسؤولية المحاسبة اتجاه الجمهور بتطبيق هذا المعيار في تقاريرها الفردية .

المبحث الثاني :الدراسات السابقة حول الموضوع

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

أولا: دراسة مهاوة امال امكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.

دراسة ميدانية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لسنة 2010، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، قسم العلوم التجارية ، تخصص محاسبة وجباية ، الجزائر ،2012.2011 ، هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة الى معالجة امكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفقا لما جاء به معيار المحاسبة الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بهدف الاستفادة من هذه التجربة الدولية في اعداد نظم محاسبية تراعي

[31]Expert comptable**, Pocket IFRS pour PME,** France, 15/09/2009,p12**.**

الاحتياجات الخاصة بمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البحث في مسيرة الاصلاح المحاسبي في الجزائر، ومن بين النتائج التي توصلت اليها الباحثة تتمثل في ما يلي :

- ضرورة وجود محاسبة مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتماد مختلف مستخدمي التقارير المالية لهذه المؤسسات على بنيتها المالية؛
- تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الحاجات الخاصة بالمؤسسات الاخرى ؛
- يعتبر النظام المحاسبي المالي SCF، وبالطبع ليس الوحيد، عقبة امام نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بسبب تعقيده ؛
- تعتبر تكاليف تبني تطبيق ب SMESforIFRS في الجزائر اقل تكاليف من تطبيق (IAS_IFRS) بشكلها الكامل، لهذا فهو يمثل فرصة حقيقية لأهداف الجزائر بالاندماج في اقتصاد الدولي باقل تكلفة ممكنة ؛
- تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على الافصاح عن المعلومات المحاسبية الضرورية حسب متطلبات المعيارSMESIFRS for دون الحاجة الى التفصيلات غير الضرورية والمعقدة لهذه المنفعة اكبر من التكلفة ويخفف العبء على هذه المؤسسات.
- بتحيين النظام المحاسبي المالي SCF تصبح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قادرة على تطبيق هذا النظام باقل تكلفة وحسب حاجات مستخدمي التقارير المالية مما يؤدي الى اعداد تقارير مالية تظهر بعدالة المركز المالي ونتيجة الاعمال والتدفقات النقدية ؛

واخيرا، اذا كان النظام المحاسبي المالي ملائم و مطبق بشكل كامل على جميع المؤسسات في الجزائر على حد سواء، فمن المؤكد ان تبني تطبيق معيار مبسط سيكون مناسب وبشكل افضل لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ثانيا: دراسة عبد الله مايو، المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر دراسة ميدانية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لسنة 2014-2013، مذكرة دكتوراة، جامعة باجي مختار عنابة، قسم العلوم المالية، تخصص محاسبة وجباية ، الجزائر .

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة معالجة خصوصيات المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، و هل يمكن وضع إطار عام لإنشاء النظام المحاسبي خاص بها في ظل توجهات المحاسبية الدولية، ومن بين النتائج التي توصل اليها الباحث تتمثل في ما يلي :

- ساهمت النظريات المحاسبية في ابراز الجانب العلمي للمحاسبة ويظهر ذلك جليا من خلال ايجاد حلول لعديد المشاكل التي واجهت الفكر المحاسبي اعتماد على مناهج البحث العلمي المتعارف عليها؛
- النظام المحاسبي المالي كان نتاجا لتطورات وتغييرات في الاقتصاد الوطني؛
- معظم التجارب الدولية الخاصة بمحاسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ارتكزت على تبسيط وتخفيف الاعباء عليها ؛
- تشكل الدراسة إطار مقترحا لنظام محاسبي مالي خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تترابط العمليات مع بعضها البعض بشكل يغطي الجوانب المالية و الفنية لكافة المعاملات المتعلقة بأنشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- إن النموذج المقترح و المبني على المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي الجزائري يعمل على تسجيل العمليات المالية في الحسابات المختصة لمالك المؤسسة بصفته مالك و مسير في نفس الوقت؛
- إن النموذج المقترح يميز بين المؤسسات الصغيرة من جهة و المتوسطة من جهة أخرى؛
- النموذج المقترح يركز على الإيضاحات في القوائم المالية للتفصيل المعلومات حسب الحاجة وطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية
- القوائم المالية المقترحة تعبر بصفة مختصرة على المعلومات المهمة التي يحتاجها مستخدمي هذه المعلومة
- المعلومات الموجودة في القوائم المالية المختصرة يمكنها أن تستغل في المحاسبة التحليلية و التحليل المالي وتكفي لهذا النوع من المؤسسات؛
- التكلفة التاريخية أساس القياس واي استعمال لطريقة قياس اجرى يكون في الايضاحات فقط؛
- تحديد تكلفة المخزون حسب النموذج المقترح تكون باستخدام الوارد اولا الصادر اولا او صيغة متوسط التكلفة المرجح؛
- يساهم النموذج المقترح في اعطاء صورة واضحة عن الاوضاع المالية الخاصة بالملاك و الاطراف الاخرى التي تتعامل مع المؤسسة ،التي يتم من خلالها الوقوف على الاوضاع المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبالتالي تقديم معلومات مالية مفيدة للجهات ذات العلاقة حول حقيقة اوضاع تلك المؤسسات؛
- يعد الافصاح عن البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعدة وفقا للنموذج المقترح ، على درجة كبيرة من الاهمية التي تعكس حقيقة الوضع المالي لكل من المالك و المؤسسة ككل.

ثالثا : عمر لشهب تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012

يعالج موضوع المذكرة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية بعد عامين ونصف من التطبيق، بعد استعراض التطور النظري للممارسات المحاسبيةهدف بعث وإثراء الحوار العلمي للموضوع ببعد تصوري يأخذ في الاعتبار أعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين، وجاءت الدراسة العملية من خلال توزيع إستبانة على العديد من المؤسسات لمعرفة مدى الانتقال والتطبيق السليم للنظام، ومعالجة مدى فعالية المحاسبة في المؤسسة بتطبيق النظام، من خلال دراسة التكوين والتأهيل في المؤسسة ثم نوعية المعلومات وخصائصها في المؤسسة وكذا الجانب التقييمي لموجودات المؤسسة، وتم معالجة الجانب الضريبي من تطبيق النظام المحاسبي المالي. أثبتت الدراسة أن هناك فعالية وتطبيق محدود للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات، حيث أن العديد من الصعوبات سواء محيط المؤسسة ، المحيط المالي أو المحيط الجبائي وكذا الضعف الكبير في التكوين حال دون فعالية كبيرة للنظام المحاسبي، وبالتالي عدم تحقيق معظم الأهداف المنتظرة من النظام حتى الوقت الحالي.

رابعا : ماحي لطيفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار القواعد والأحكام التي جاء بها هذا النظام جديدة على بيئة هاته المؤسسات، حيث أحدثت تغييرا جذريا في الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة ، إضافة إلى معرفة الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات عند تطبيق هذا النظام.

وبعد دراستنا التطبيقية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من بينها ضرورة تكثيف الدورات التكوينية، حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا النظام وضمان الاستفادة من المزايا التي يحققها

خامسا : عصام بوغنامة تقييم تطبيق النظٌام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبار القواعد و الأحكام التي جاء بها هذا النظام جديدة على بيئة هاته المؤسسات حيث أحدثت تغييرا جذريا في الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة إضافة إلى معرفة الصعوبات و العراقيل التي تواجه هذه المؤسسات عند

تطبيق هذا النظام خصوصا في ظل غياب سوق مالي يتم اللجوء إليه لتقييم عناصر القوائم المالية وفق القسمة العادلة لهذا النوع من المؤسسات

كما تم التوصل إلى مجموعة من النتائج عن طريق الاستعانة بالاستبيان تقضي بضرورة تكثيف الدورات التكوينية حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هـ\ا النظام وضمان الاستفادة من المزايا التي يحققها

سادسا : زكري علاء الدين تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014

تتلخص هذه الدراسة في التقصي عن تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية حث انها تكتسي من الأهمية ما يجعلنا نتماشى و التغيرات الحضارية و التكنولوجية لمسايرة ما يحدث اليوم من تغيرات في عالم الاقتصاد ولذا فان هذه الدراسة تهدف إلى إعطاء رؤية إلى إعطاء واضحة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية وهو ما يمكن المهتمين و الباحثين في المجال من تدارك ما يمكن أن توصلنا إليه دراستنا من تطبيقات تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من هذا النظام واقتصرنا في دراستنا على بعض المؤسسات البترولية بمدينة حاسي مسعود باعتماد فرضيات بمتغيرات مختلفة و اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي سيتم اختيار عينة الدراسة بطريقة قصدية لتحقيق أهداف الدراسة باستعمال عدة وسائل لجمع البيانات و تحليلها عن طريق الأساليب الإحصائية المناسبة لذلك للتمكن من إثبات أو رفض الفرضيات موضوع الدراسة وبالتالي فتح افاق مستقبلية لتطبيق دراسات متماثلة واعتمادها في إيصال المعرفة في الأجيال

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: دراسة Ikàheimo seppo(2009/2008): (The IFRS for SMEs : De we need it ?)

الدراسة عبارة عن خبرة محاسبية ،حاولت هذه الدراسة الاجابة عن التساؤل التالي ،اذا كانت التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ينبغي تنسيقها على الصعيد الدولي ، مع الاجد بعين الاعتبار حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الرومانية ،وقد كانت تشير هذه الدراسة بان تطبيق معيار الدولي لتقرير المالية لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في رومانيا قد يؤدي الى تكاليف اضافية بالنسبة لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة بالمعايير المطبقة في المنطقة ، الا ان ما يلاحظ في هذه الدراسة انها كانت تعتمد على تدخلات النظرية عن طريق طرح الاسئلة للأطراف المعنية و الاجابة عنها ، في حين ان هذه النوع من الدراسات يحتاج الى دراسات ميدانية وتحليلية لمعرفة

النتائج و الوقوف على اهم المتطلبات و الاحتياجات المحاسبية لهذا النوع من المؤسسات ،وقد خلصت هذه الدراسة بالنتائج التالية:

- متطلبات معيار الدولي لتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير ملائمة للتطبيق في بيئة هذا النوع من المؤسسات في روماني؛
- رغم عدم وجود معوقات لتطبيق IFRS for SMEs ،الا ان تطبيقه يزيد من عبء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الرومانية؛

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الرومانية ليست بحاجة الى توحيد قراءة قوائمها المالية على صعيد الدولي.

ثانيا: دراسة لجنة معايير المحاسبة الألمانية: German Accounting Standards Committee"The IFRS for SMEs among German SMEs ":2010 Août (GASC)

حاولت اللجنة من خلال هذه الدراسة تحليل الاتجاهات والاليات التي اتبعتها هيئة معايير المحاسبة الدولية في اعداد المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،وذلك بالإجابة على سؤالين اساسين هما:

- إذا كانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الألمانية بحاجة لتطبيق معيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،
- تقييم مضمون IFRS for SMEs بالمقارنة بالمعايير المحاسبية الوطنية المطبقة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وقد وصلت الدراسة الى عدد من النتائج بعد تقييم استراتيجية الهيئة في اعداد المعيار كان اهمها ، الاشارة الى ان الهيئة لم تقم بدراسة كافية لجمع معلومات حول المتطلبات و الاحتياجات المحاسبية لفئة متنوعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،وخصوصا من الدول النامية ولذا افادت هذه الدراسة وجود تقارير مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قابلة للمقارنة على المستوى الدولي، مع الاشارة بان IFRS for SMEs تم اعداده دون النظر الى البيئة القانونية و الاجتماعية و الاقتصادية في مختلف الدول .

ما يعاب على هذه الدراسة ،انها لم تقم بتحليل المتطلبات و الاحتياجات المحاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر الدولية.

الخلاصة:

لقد سلطنا الضوء من خلال هذا الفصل على الأدبيات النظرية فتم التطرق لمجموعة من المفاهيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معيار التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و قد استجابت الجزائر للمستجدات الدولية بتبنيها لنظام المحاسبي المالي، يتوافق بدرجة عالية مع المعايير المحاسبية الدولية سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من حيث المعالجة المحاسبية لبعض المسائل المطروحة بحدة في المحاسبة، رغم ملاحظة بعض الاختلافات التي ترجع أساسا إلى الأخذ بعين الإعتبار خصوصية البيئة الجزائرية في إعداده.

حيث أن قيام الجزائر بتبني نظام محاسبي يتوافق مع البيئة الاقتصادية و المالية الدولية هو من متطلبات الضرورية في العصر الحالي، و لكن المشكل المطروح ليس في النظام في حد داته و إنما في تطبيقه على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أما المبحث الثاني فكان بعنوان الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، والذي تم من خلال إستعراض لأهم جوانب هذه الدراسات والمتمثلة في الهدف من الدراسة، وكذا ذكر أهم النتائج المتوصل لها.

تمهيد:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث ، تم تدعيم الجزء النظرية بدراسة ميدانية ، تتمثل في استبيان موجه لمعدي ومراجعي القوائم المالية، من محاسبين و مهنيين، وقد تم اختيار هذا النوع من الدراسة الميدانية و عدم إجراء دراسة تطبيقية في إحدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لطبيعة الإشكالية المطروحة ، و بغية الوصول إلى نتائج أكثر شمولية من النتائج التي يمكن الوصول إليها في حالة إجراء دراسة تطبيقية في إحدى المؤسسات.

كما تمثلت عينة الدراسة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (العاملين في مجال المحاسبة و المالية لهذه المؤسسات) و المهنيين المحاسبيين (خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات، محاسبين معتمدين) لكونهم أكثر إطلاع بمحاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مسك محاسبة هذه الأخيرة ، و على أساس هذه الإجابات سيتم إثبات أو نفي فرضيات البحث، وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- معرفة فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آراء ووجهات نظر الفئة محل الدراسة؛

- اختبار فرضيات البحث والوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة؛

سوف نحاول في هذا الفصل أن نجيب على إشكالية الدراسة من خلال المبحثين التاليين:

-**المبحث الاول** :المعالجة الإحصائية .

-**المبحث الثاني** :تحليل نتائج الاستبيان .

المبحث الأول :المعالجة الإحصائية

تتطلب الدراسة الميدانية الاعتماد على جملة من الأدوات لضمان أفضل معالجة للموضوع ، اتجهنا للاعتماد على الإستبيان و ذلك باعتباره أداة واسعة الاستعمال من قبل الباحثين، لما له من مزايا في مجال قياس تطابق وجهات النظر مع أفراد العينة الموجه لها هذا الاستبيان ، و ذلك من خلال تحليل نتائجه و تكوين رأي عن التساؤلات المطروحة تمهيدا لاستخلاص النتائج النهائية

المطلب الأول : تحضير الاستبيان

قمنا بالتعرض إلى مختلف مراحل إعداد الاستبيان و الظروف التي تمت صياغته فيها ، بدءا من مرحلة إعداد الاستمارة ، و كيفية تصميم قائمة الأسئلة ،مرورا بكيفية نشر و توزيعه الاستمارات وصولا إلى معالجة الاستمارة.

أولا: هيكل استمارة الاستبيان

تضمنت استمارة الاستبيان " 32 " سؤالا موزعة على أربعة أقسام أساسية من أجل الوصول إلى الإجابة الواضحة و الدقيقة للمستجوبين ، فقد اعتمدنا على عدة أنواع من الأسئلة:

- أسئلة مغلقة تحمل إجابة محددة حتى يتسنى لنا تحديد آراء العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان.
- أسئلة مفتوحة للوقوف على وجهات نظر أفراد العينة و لقد توزعت على أربعة أقسام أساسية كما يلي:

القسم الأول :يتضمن أسئلة مرتبطة بالبيانات الوظيفية لأفراد العينة والخصائص النوعية للمؤسسات محل الدراسة.12/1

القسم الثاني: يضم الأسئلة الممتدة 16/13 تهتم بالممارسات المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة

القسم الثالث: يضم الأسئلة الممتدة 26/17 الخاصة بتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

القسم الرابع : يبحث هذا القسم مدى تكيف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ويضم الأسئلة من32/27

ثانيا: نشر و توزيع الاستمارة

بعد الانتهاء من إعداد الاستبيان بشكل نهائي كما هو موضح في الملحق ، جاءت مرحلة توزيعه على العينة المذكورة سابقا (محاسبين معتمدين ، محافظي الحسابات ، و موظفي المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) ، اعتمدنا في توزيعه و نشره على عدة قنوات تمثلت فيما يلي :

- الاتصال المباشر بأفراد العينة و تسليمهم استمارة الاستبيان باليد.
- زيارة الممارسين المهنيين في مكاتبهم.
- الاستعانة ببعض الزملاء في توزيع الاستمارات.

وتراوحت مدة الحصول على الإجابة ما بين أيام، ساعات إلى دقائق في بعض الأحيان وأحيانا أخرى أسابيع، و عموما يمكن حصر عملية استرجاع الاستمارات في الآتي:

- الحصول على الإجابة بشكل مباشر من الفرد.
- الاتصال بالمكاتب التي تمت زيارتها و استرجاع الاستمارات.
- الاتصال بالزملاء الذين استعنا بهم سابقا لاستلام الاستمارات .

ثالثا: المشاكل و الصعوبات

رغم أهمية الاستبيان كأداة للاستقصاء في اختبار صحة الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة ومعرفة وجهات نظر الفئة المستهدفة، ورغم العدد المقبول من عدد الاستثمارات المسترجعة بالمستوى الذي يسمح باعتمادها للدراسة إلا أن الباحث قد صادفته بعض المشاكل في استخدام هذا الأسلوب، ومنها نذكر:

- تزامن وقت توزيع الاستمارات مع فترة إعداد الميزانيات الختامية وهذا ماجعل صعوبة في قبول الاستمارات؛

- صعوبة التواصل المباشر مع أفراد العينة لتقديم توضيحات أكثر.

المطلب الثاني : منهجية الدراسة الميدانية.

للوصول إلى نتائج موضوعية تفي بغرض الدراسة ، و تحقق الأهداف المرجوة منها ، كان لا بد من وضع منهجية للدراسة الميدانية و لذلك قمنا بتحديد النقاط التالية:

- فرضيات الدراسة
- مجتمع الدراسة و حدودها

أولا: مجتمع الدراسة

يمكن حصر مجتمع الدراسة في فئتين:

الفئة الأولى: العاملين في مجال المالية و المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاعين العام و الخاص.

الفئة الثاني: المهنيين المعتمدين المسجلين في جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبيين و محافظي الحسابات و المحاسبيين المعتمدين.

المطلب الثالث :حدود وعينة الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

أولا: الحدود الزمنية

تم إجراء هذه الدراسة خلال فترة الثلاثي الأول من سنة 2016

ثانيا: الحدود المكانية

اشتملت الدراسة الإستبيانية على فئتين؛ فئة المؤسسات ص.م ، فئة المهنيين المحاسبيين (محافظي الحسابات، خبراء محاسبة، محاسبين معتمدين) لمدينة ورقلة

ثالثا: الحدود البشرية

تستند هذه الدراسة على آراء و إجابات المهنيين و العاملين في مجال المحاسبة و المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذلك المهنيين المحاسبيين (محافظي الحسابات، خبراء محاسبة، محاسبين معتمدين).

عينة الدراسة:

بالنسبة لعينة الدراسة لم يتم تحديدها بشكل مسبق قبل توزيع أو نشر استمارة الاستبيان العادي ، حيث تم توزيع 60 استمارة على عينة عشوائية اشتملت على مهنيين و عاملين في مجال المحاسبة و المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

لقد اعتمدنا في غالب الأحيان طريقة التسليم و الاستلام المباشر ، و أحيانا الاستعانة ببعض الزملاء ،وبعد تجميع اكبر قدر ممكن من الاستمارات الموزعة قمنا بعملية الفرز و تنظيم الاستمارات الصالحة للدراسة قررنا الإبقاء على 40 استمارة صالحة لتمثل عينة الدراسة وهذا بعد استبعاد 20 إستمارة إستبيان بسبب عدم تمتع أفراد العينة بالمواصفات اللازمة أو بسبب نقص المعلومات الواردة فيها أو لتضارب الإجابات التي تحتويها.

و الجدول التالي يلخص ذلك:

الجدول1.2: عدد الاستمارات الموزعة و المعتمدة

البيـــان	عدد الاستمارات
عدد الاستمارات الموزعة	60
عدد الاستمارات المستلمة	50
عدد الاستمارات الملغاة	10
عدد الاستمارات الصالحة	40

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على استمارات الاستبيان

المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الاستبيان

تمثل الاستمارات التي تحصلنا عليها بيانات تتطلب المعالجة للوصول إلى معلومات مفيدة قابلة للاستعمال، و من اجل دراسة وتحليل نتائج الاستبيان تم جمع البيانات و تبويبها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة SPSS الإصدار 20، وذلك بغية وضع قاعدة بيانات و جداول يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل كما تم الاعتماد على برنامجEXCEL 2007 من اجل تمثيل البيانات التي تم الحصول عليها سابقا بيانيا بواسطة دوائر نسبية ،وذلك تماشيا مع النتائج المراد الحصول عليها.

المطلب الأول :خصائص العينة.

1 – السن:

الشكل رقم 1.2: نسبة العينة تبعا للسن

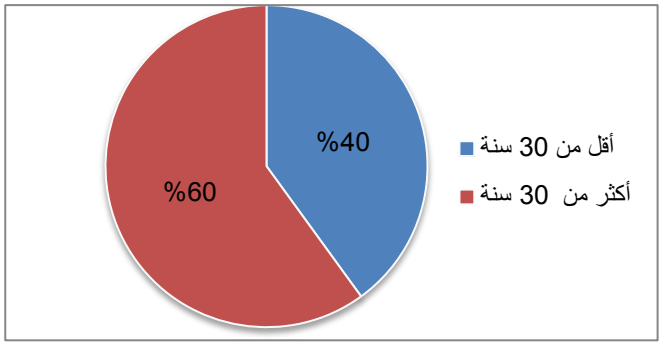

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

لقد تباينت أعمار أراء العينة المستخدمة وتوزعت على الآراء العمرية التي تم تحديدها في الاستمارة ، لكن ما يلاحظ أن نسبة المشاركين الذي تتراوح أعمارهم أكثر من30 سنة كانت هي الغالية60% ، في حين بلغت نسبة المشاركين الذين تتراوح أعمارهم اقل من 30 سنة 40%

يفسر التركيز الكبير في الفئة العمرية الثانية لان عينة الدراسة تتمثل المحاسبين الدين تكون في النظام المحاسبي المالي ،وبالطبع هدا التكوين بمقابل مادي ،فالفئة الأول لا تكون لديها الإمكانيات المادية التي تسمح لها بدفع هدا المقابل للحصول على التكوين.

2 – الشهادة العلمية:

الشكل رقم2.2: توزيع العينة حسب الشهادة العلمية

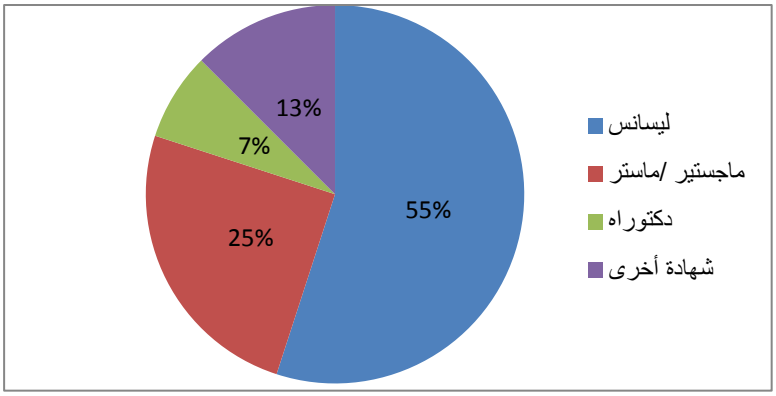

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

لقد تبين أنه من خلال معالجة الاستمارات الصالحة أن المؤهل العلمي الغالب لأراء العينة هو شهادة الليسانس، حيث بلغت نسبة المشاركين الحاصلين على هذه الدرجة العلمية% 55 ، تليها نسبة25 %للأفراد الحائزين على شهادة الماجستير، ثم نسبة 12.5% الافراد الدين لديهم شهادات اجرى ، وأخيرا نسبة 7.5% للحائزين على شهادة دكتوراه.

يفسر هذا التركيز على فئة الحائزين على الليسانس لاعتمادنا في الدراسة على مجموعة كبيرة من المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات(محاسبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وهذه الرتبة المهنية تشترط شهادة الليسانس في المحاسبة للحصول عليها، في حين تقارب النسب الأخرى للفئات الأخرى لاعتمادنا على بعض مكاتب المحاسبة.

3 – الشهادات المهنة:

الشكل رقم 3.2 : توزيع أراء العينة حسب الشهادات المهنية

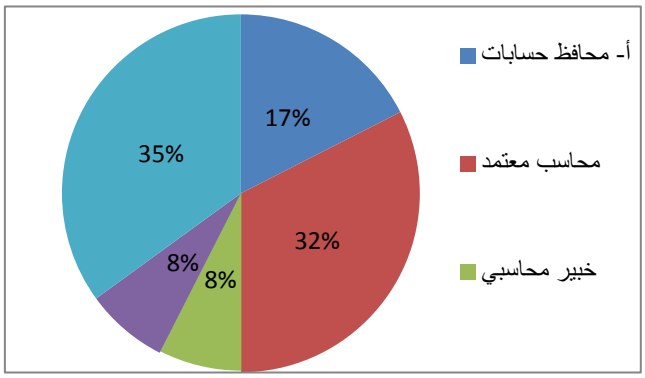

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

بلغت نسبة أراء العينة المشاركين الذين يملكون صفة محافظ حسابات 17.5 % ،في حين نجد ان نسبة 32.5% للمستجوبين الحاصلين على شهادة محاسب معتمد وفي حين نجد ان نسبة 7.5% للمستجوبين الحاصلين على شهادة جبير محاسبي، ونجد ايضا نسبة 7.5% للمستجوبين الحاصلين على شهادة التحكم في التقنيات المحاسبية cmtc ،اما نسبة 35% المتبقية تمثل المستجوبين دون شهادات مهنية.

وتبرر هده النتائج انه اعتمادا على جميع الشهادات المهنية و الاكاديمية.

4 – المهنة الوظيفية:

الشكل رقم4.2: توزيع أراء العينة حسب المهنة الوظيفية

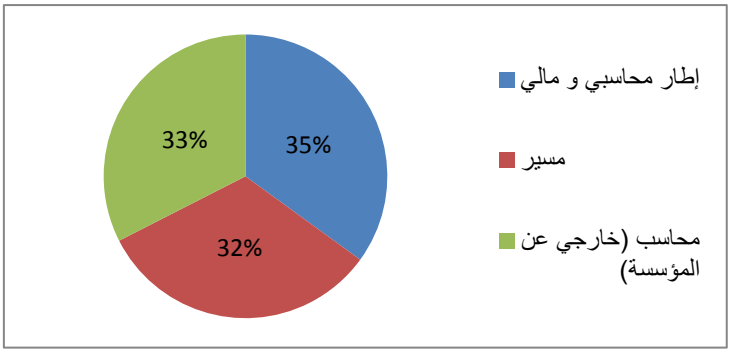

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

بلغت نسبة الأراء العينة المستجوبة من وظيفة اطار محاسبي و مالي 35% ،ونجد نسبة 32.5% أراء العينة من وظيفة محاسب خارجي عن المؤسسة ، اما النسبة المتبقية المقدرة ب32.5% كانت تمثل أراء العينة من وظيفة مسير شركة.

5 - الخبرة:

الشكل رقم5.2: توزيع أراء العينة حسب مدة الخبرة المهنية

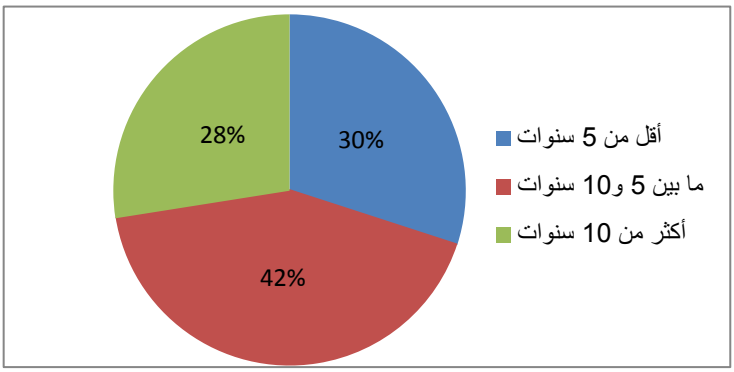

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

بالنسبة إلى متغير الخبرة فإننا نجد ما يقارب 42.5 % الذين يتوفرون على خبرة ما بين 5 و 10 سنوات وهم يمثلون في مجملهم محافظي حسابات ومحاسبين معتمدين أما بالنسبة لأراء العينة. ذوو الخبرة تفوق 10 سنة هي 27.5% وهي تتضمن خبراء المحاسبة.

بينما الأراء الذين تقل خبرتهم 5فيمثلون نسبة 30% وهي تمثل نسبة لا بأس قليلة الخبرة، في حين تتضمن هذه الفئة طلبة الليسانس، وهذا كون اختيارهم كان بين دراستهم النظرية للتحولات في مجال المحاسبة وهوما لم يتوافر عليه ذوي الخبرة المهنية.

6- القطاع:

الشكل رقم6.2: توزيع أراء العينة حسب القطاع

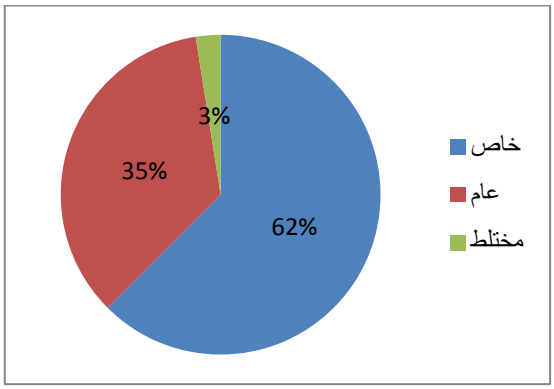

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

بلغت نسبة المؤسسات محل الدراسة% 62.5 من المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الخاص، بينما تنتمي نسبة 35% .من المستجوبين لقطاع العام، أما المستجوبين الذين ينتمون للقطاع المختلط بلغت نسبة2.5%

يمكن تفسير هذه النسبة الكبيرة للقطاع الخاص للسياسة التي اعتمدتها الجزائر في الحقبة الأخيرة والتي تدخل ضمن الاصلاحات ،وهذا في اطار تهيئة الأرضية اللازمة لدخول اقتصاد السوق وهي سياسة خصخصة المؤسسات .

7- النشاط:

الشكل رقم7.2: توزيع أراء العينة حسب نوع نشاط

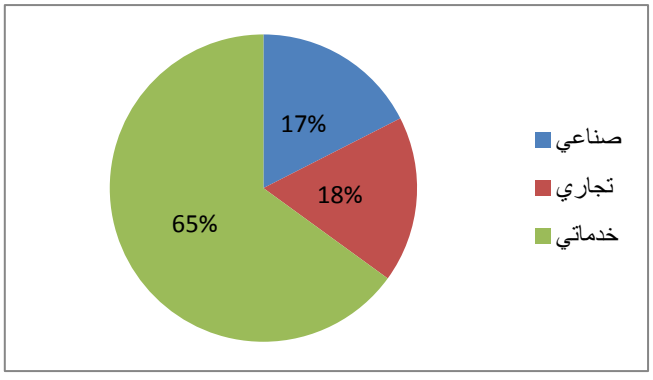

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

بلغت نسبة 65.5 % من المستجوبين للنشاط الخدماتي بالدرجة الأولى، في حين تنتمي نسبة 17.5 % للنشاط الصناعي ، أما النسبة المتبقية والمقدرة ب 17.5 % للنشاط التجاري.

8- الشكل القانوني المؤسسات:

الشكل رقم8.2: توزيع أراء العينة حسب الشكل القانوني

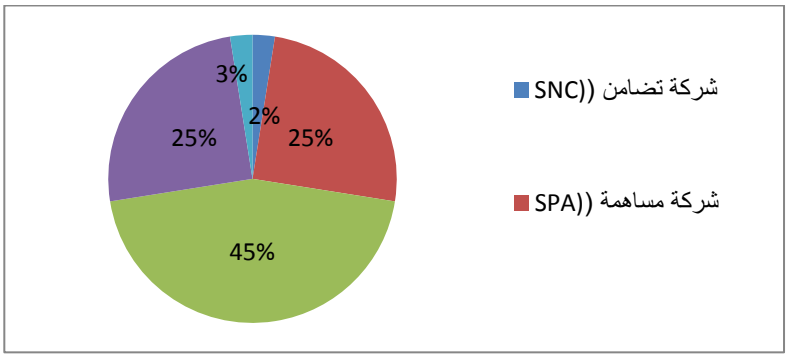

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

أخذ شكل المؤسسة الفردية أكبر نسبة 45 % تليها شكل الشراكة ذات المسؤولية المحدودة(SARL) نسبة 25% ،ثم شكل شركة المساهمة بنسبة 25%،ثم شكل شركة ذات الشخص الوحيد (EURL) بنسبة 2.5 % وأخيرا أخذ شركة التضامن 2.5 % .

يفسر التركيز الكبير في المؤسسات الفردية باعتبارها الشكل الأكثر رواجا في ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

9- العمال:

الشكل رقم 9.2: توزيع أراء العينة حسب عدد العمال

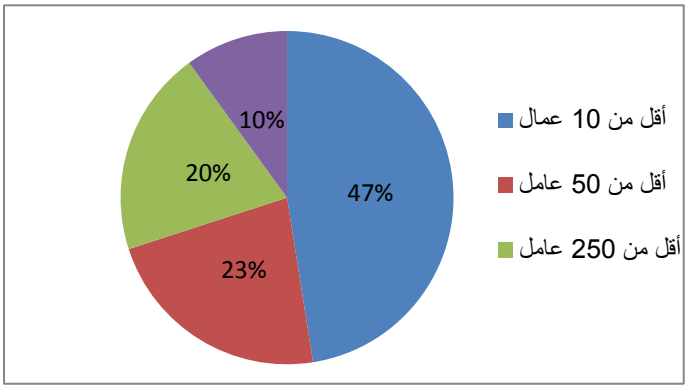

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

بلغت المؤسسات التي يعمل فيها أقل من 10 أفراد 47.5 % ، بينما المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها اقل من 50 عامل بلغت نسبة 22.5%،في حين بلغت نسبة الفئة التي بها اقل من 250 عامل 20% ،وفي الاخير بلغت نسبة الفئة التي اكبر من 250 عامل 10%.

يفسر هذا التوزيع لتنوع تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

10- رقم الأعمال المحقق خلال آخر دورة:

الشكال رقم10.2: توزيع أراء العينة حسب رقم الاعمال المحقق خلال أخر دورة

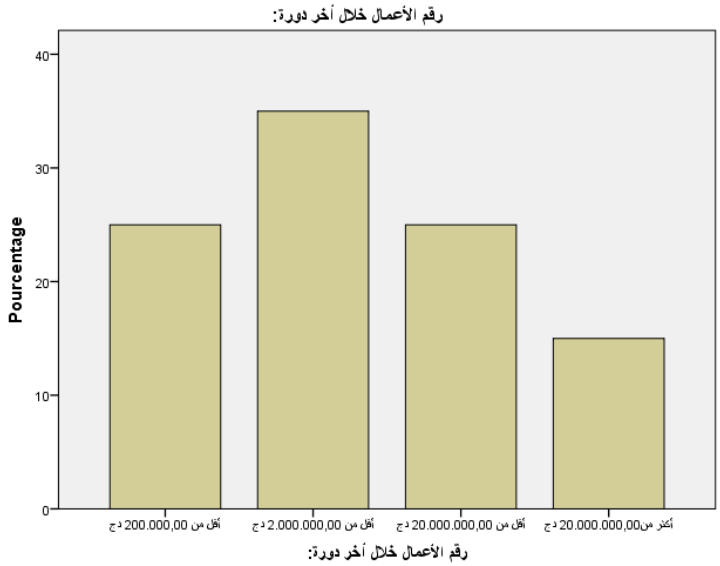

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

بلغت اعلى نسبة محل الدراسة 35% من المؤسسات محل الدراسة التي رقم أعمالها اقل من. 200،000.000،تليها نسبة 25% للمؤسسات التي رقم اعمالها اقل من 200،00.000 ،والمؤسسات التي رقم اعمالها اقل من 200،0.000.000 هي 25% ،واقل نسبة 15% للمؤسسات التي رقم اعمالها اكثر من 2 .00،0.000.000

11- مجموع أصول الميزانية خلال آخر دورة:

الشكل رقم11.2: توزيع أراء العينة حسب مجموع أصول و خصوم الميزانية المحققة خلال أخر دورة

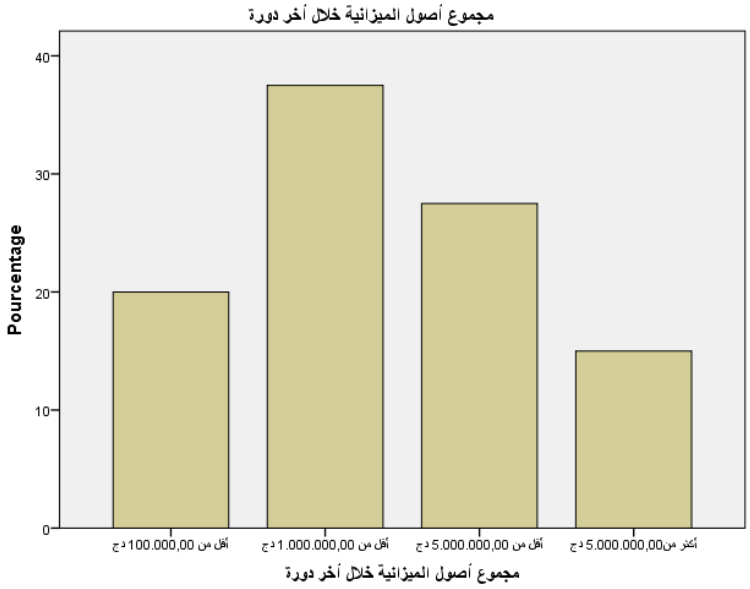

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

بلغت اعلى نسبة محل الدراسة 37.5% من المؤسسات محل الدراسة التي مجموع أصول ميزانيتها خلال آخر دورة000.000.، 100دج، تليها نسبة 27.5 % من المؤسسات التي مجموع أصول ميزانيتها خلال آخر دورةا قل من .500،000.000 دج ،تليها نسبة 20 % من المؤسسات التي مجموع أصول ميزانيتها خلال آخر دورة اقل من 100،00.000 دج أما اقل نسبة فكانت ب 15 % للمؤسسات التي يقل مجموع أصول ميزانيتها خلال آخر دورة.500،000.000دج.

المطلب الثاني :الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1 -الجهة المقدمة للخدمات المحاسبية

الشكل رقم12.2: توزيع أراء العينة حسب الجهة المقدمة للخدمات المحاسبية

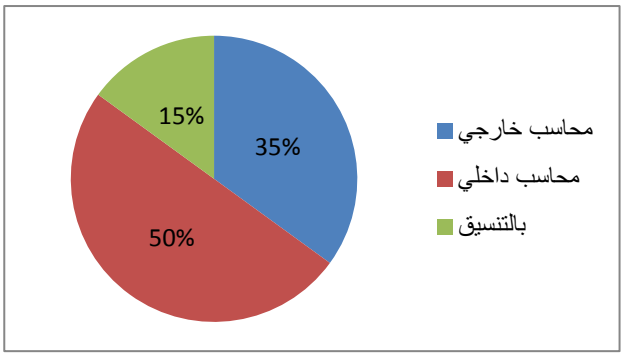

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

بلغت نسبة 50 % من المؤسسات التي تعتمد على محاسب خارجي في تأدية مختلف خدمات المحاسبة ، بينما بلغت النسبة 15 % من إجمالي المؤسسات التي تعتمد على محاسب داخلي وخارجي معا ، في حين تعتمد نسبة35% المتبقية على محاسب داخلي.

يفسر ارتفاع نسبة الفئة التي تلجأ الى محاسب خارجي بسبب تجنب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التكاليف المرتفعة التي تتكبدها في حال الاعتماد على محاسب داخلي، أما الفئة التي تعتمد على المصدرين فهي المؤسسات لديها ثقافة محاسبية متطورة ، بينما المؤسسات التي تعتمد على محاسب داخلي فهي مؤسسات غير مستقلة.

2 -الغرض من إعداد القوائم المالية

الشكل رقم13.2: توزيع أراء العينة على أساس الغرض من إعداد القوائم المالية

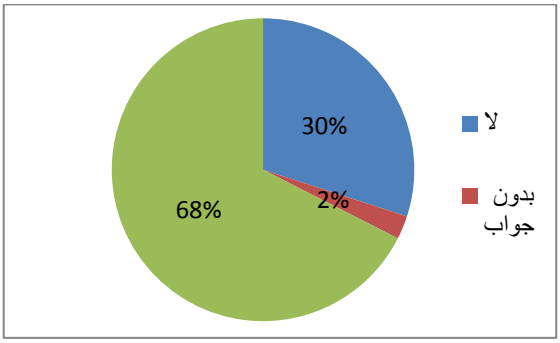

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

بغلت نسبة 67.5% من أراء العينة الى ضرورة اعداد قوائم المالية لأغراض اخرى غير تلك التي تعد الاغراض الضريبة وفي حين بلغت نسبة 30% من وجهة نظر أراء العينة التي عدم اعدادهم للقوائم المالية لولا

المتطلبات الضريبة ،وفي حين بلغت نسبة 2.5% الأراء العينة المتبقية فضلت عدم الاجابة وتعكس هذه القيم احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمحاسبة كأداة لتحقيق عدة اغراض اخرى غير الاغراض الضريبة اهمها كأداة للحصول على القروض الائتمان

1 – مصادر التمويل

تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مصادر تمويلها بالترتيب كما يلى:

- نسبة100% رؤوس الاموال الخاصة
- نسبة 72.5% قروض التمويلي الايجاري
- نسبة 57.5% قروض من المؤسسات الائتمان
- نسبة 30% قروض من الموردين
- نسبة 20% حسابات من المساهمين
- نسبة 20% الاعانات

الجدول رقم 2.2: توزيع أراء العينة حسب مصادر التمويل

البيان	نعم		لا	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
رؤوس الاموال الخاصة	100%	40	0%	0
قروض التمويلي الايجاري	72.5%	29	27.5%	11
قروض من المؤسسات الائتمان	57.5%	23	42.5%	17
قروض من الموردين	30%	12	70%	28
حسابات من المساهمين	20%	8	80%	32
الاعانات	20%	8	80%	32

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

تفسر الاعتماد بالدرجة الاولى على رؤوس الاموال الخاصة كأحد اهم مصادر تمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الان هناك عدة اسباب اهمها هي التجنب المخاطر وايضا من الجانب الديني لان اغلب التعاملات مع

البنوك تعاملات ربوية ،اما الاعتماد على القروض من المؤسسات الائتمانية بالدرجة الثانية لسياسات تحفيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،تليها الحسابات الجارية للمساهمين و قروض الموردين و الاعانات بالدرجة الثالثة لطابع الملكية الدى يغلب الطابع العائلي،

2 – الاطراف التي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ان تقدم لها القوائم المالية ذات اهمية و شفافية

الاطراف التي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ان تقدم لها القوائم المالية ذات اهمية و شفافية ترتيب حسب الأهمية كالتالي:

- نسبة البنك 87.5%
- نسبة الادارة الجبائية 75%
- نسبة المستمرين المستقبلين 42.5%
- نسبة الزبائن 27.5%
- نسبة المساهمين الحالين 22.5%
- نسبة المستمرين 20%
- نسبة المرودين 17.5%

الجدول رقم 3.2: توزيع أراء العينة حسب الأطراف التي تقدم لها القوائم المالية

البيان	نعم		لا	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
نسبة البنك	%87.5	35	12.5%	5
نسبة الادارة الجبائية	%75	30	25%	10
نسبة المستمرين المستقبلين	%42.5	17	57.5%	23
نسبة الزبائن	%27.5	11	72.5%	29
نسبة المساهمين الحالين	%22.5	9	77.5%	31
نسبة المستمرين	%20	8	80%	32

نسبة المرودين	%17.5	7	82.5%	33

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

تفسر حرص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تقديم قوائم مالية ذات موثوقية و شفافية بالدرجة الاولى للبنوك لان المعاملات معها جد حساسة وتتطلب وثائق صحيحة ومفيدة ،اما الاعتماد بالدرجة الثانية على الادارة الجبائية فهذا يعني ما مدى التزام هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدفع كل الضرائب الخاضعة لها الإدارة الجبائية ،وبالدرجة الثالثة المستثمرين المستقبلين لان هذه الفئة قادرة على اعطاء قيمة مضافة في المستقبل من خلال الاستثمار في هذه المؤسسات ،وتبقى المصادر الاخرى حسب احتياجات هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الرابع: قضايا المحاسبية الخاصة بتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

فيما يخص السؤال المتعلق بالاطلاع على النظام المحاسبي المالي فقد بلغت نسبة الإجابة بنعم 100%

1 -السؤال الأول: **درجة الإطلاع على النظام المحاسبي المالي**

الشكل رقم14.2: توزيع أراء العينة حسب درجة الاطلاع على النظام المحاسبي المالي

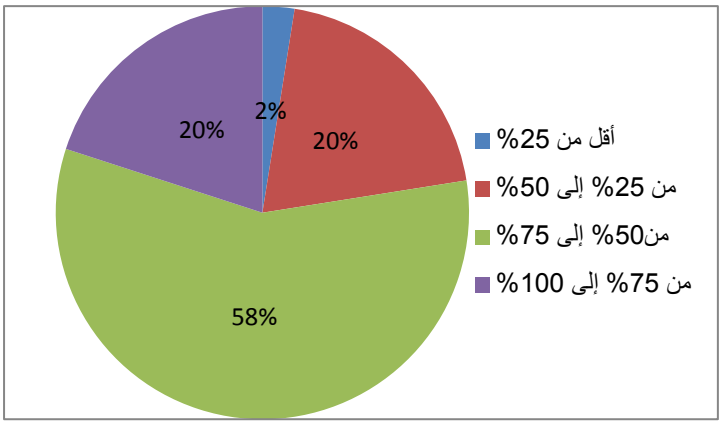

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

فيما يخص السؤال المتعلق بدرجة الإطلاع على النظام المحاسبي المالي فقد بلغت نسبة الإجابة بنعم 57.5% بالنسبة للفئة 50%-% 75،تليها نسبة% 20 لكل من فئة 25%-50%وفئة 75%-100%، بينما قدرت نسبة 2.5 %للفئة الأقل من% 25 .

يفسر هذا التوزيع بعدم الفهم والإلمام الجيد بالنظام المحاسبي المالي خاصة بالمستجدات التي جاء بها و الاعتقاد بان النظام المحاسبي المالي ما هو إلى قلب لأرقام الحسابات التي كانت خلال المخطط المحاسبي الوطني.

2 -السؤال الثاني: **سنة تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسستكم**

الجدول رقم4.2: توزيع أراء العينة حسب سنة تطبيق النظام المحاسبي المالي

البيان	التكرار	النسبة
سنة 2010	30	75%
سنة 2011	10	25%

بلغت نسبة 75% من المؤسسات المطبقة للنظام المحاسبي المالي سنة 2010 في حين بلغت نسبة 25% من اجمالي المؤسسات المطبقة للنظام المحاسبي المالي سنة 2011.

وهذا يفسر ان هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كانت ملزمة بتطبيق حسب المادة 02 من القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ،الدى يلزم بتطبيق احكام وقواعد.

3 -المسؤال الثالث:

الجزء الأول: دورات تكوينيا تحضيرا لنظام المحاسبي المالي

الشكل رقم15.2: توزيع أراء العينة حسب القيام بدورات تكوينية تحضيرا لتطبيق SCF

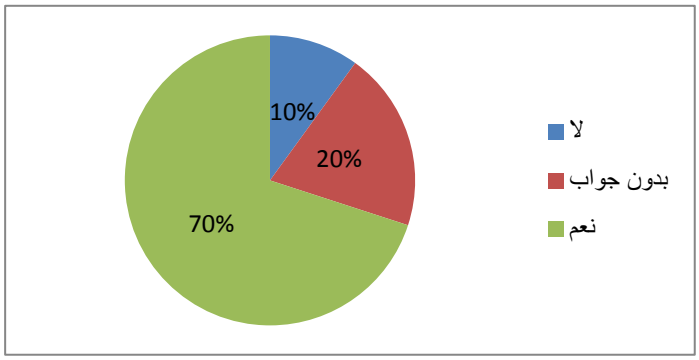

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

يرتبط هذا السؤال بالدورات التكوينية تحضيرا لتطبيق النظام المحاسبي المالي و الاستفادة من هذه الدورات من عدمها، فيما يخص الشطر الاول من السؤال كانت نسبة الاجابة بنعم 70%،بينما بلغت نسبة الاجابة بلا 10 % ،وقد بلغت نسبة الامتناع عن الاجابة 20% .

وتفسر هذه النتائج ضرورة تلقي تكوين في النظام المحاسبي المالي لان القواعد والاحكام التي جاء بها جديد نوعا ما ويتطلب معرفة جيدة للعمل بها اما في ما يخص الافراد الدين لم يتلقوا تكوينا فربما يرجع هذا الى التكلفة الباهظة التي يتطلبها هذه الدورات

الجزء الثاني: الاستفادة من الدورات التكوينية

الشكل رقم16.2: توزيع أراء العينة حسب الاستفادة من الدورات التكوينية

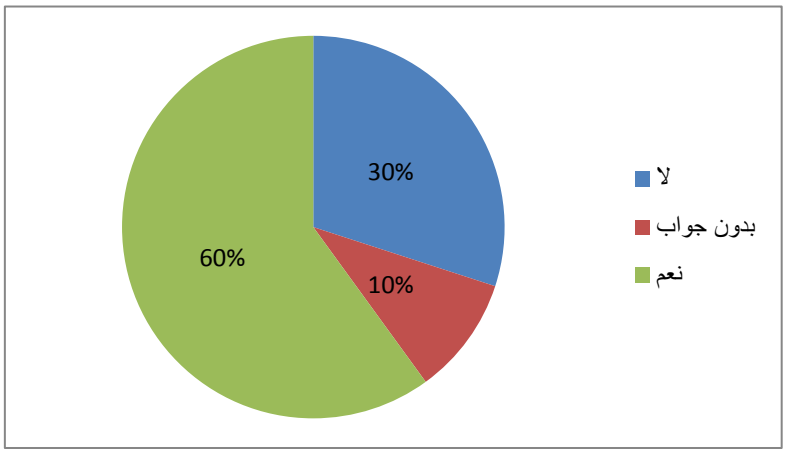

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

وفيما يخص الشطر الثاني بالإجابة عن ما اذا كانت الاجابة الشطر الاول بنعم و المرتبط بمدى الاستفادة من الدورات التكوينية فقد بلغت نسبة الاجابة بنعم 60% ،في حين بلغت نسبة الاجابة بلا 30%، كما بلغت نسبة الامتناع عن الاجابة 10%.

يفسر هذه النتائج من خلال اراء و اجابات أراء العينة انها استفادة من هذا التكوين لان عندما يكون هناك تطبيق نظام جديد يجب توفير دورات تكوينية لان في اي نظام هناك غموض في بعض القواعد و الاحكام التي جاء بها هذا النظام لتكون هناك انعكاسات ايجابية على عملية تطبيق هذا النظام.

4 -المسؤال الرابع: الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة

الشكل رقم17.2: توزيع أراء العينة حسب الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة

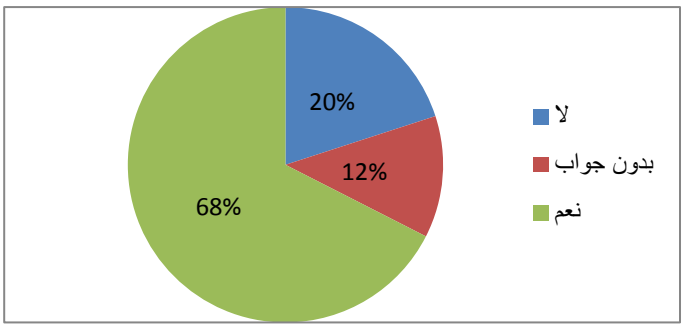

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

بلغت نسبة 67.5% من الفئة المستجوبة على أن القوائم المالية تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، في حين بلغت نسبة 20 % من العينة المستجوبة لا تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، بينما امتنعت نسبة 12.5% عن الإجابة.

5 -السؤال الخامس: تناسب النظام المحاسبي المالي مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم18.2: توزيع أراء العينة حسب رأيهم حول مناسبة النظام المحاسبي المالي SCF للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

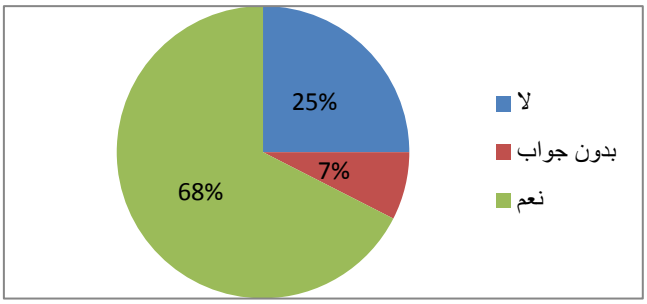

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

فيما يخص السؤال المتعلق بان النظام المحاسبي المالي SCFمناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد اعتبرت نسبة 67.5% من المشاركين في الاستبيان انه مناسب للتطبيق في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، في حين اعتبرت نسبة 25 % أن تطبيق النظام المحاسبي المالي غير مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بينما امتنعت نسبة 7.5% عن الإجابة.

6 -السؤال السادس: تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على زيادة شفافية حسابات المؤسسة

الشكل رقم19.2: توزيع أراء العينة حسب رأيهم حول تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على شفافية حسابات المؤسسة

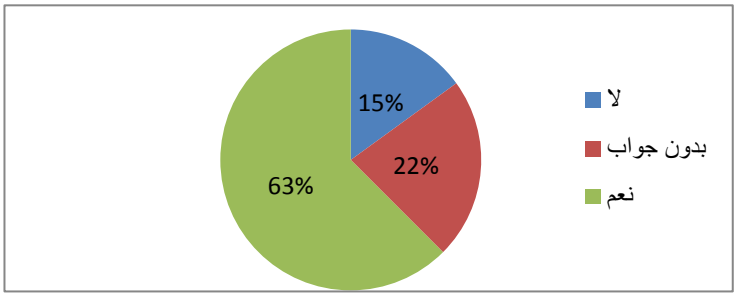

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

فيما يتعلق بتأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة شفافية الحسابات في المؤسسة فقد عبرت نسبة 62.5% من أراء العينة المستجوبة بنعم ، في حين بلغت نسبة 15 % من الفئة المستجوبة عن عدم اعتقادها بان تطبيق أدى إلى زيادة شفافية الحسابات ، بينما امتنعت نسبة% 22.5عن الإجابة

تفسر هذه النسبة الكبيرة بالنسبة للإجابة الأولى إلى أن هدا النظام يحتوي على إطار تصوري ينظم ويضبط الممارسة المحاسبية و يضمن مستوى الإفصاح الذي يفي متطلبات مختلف الأطراف.

7 -السؤال السابع: تطبيق معظم أحكام و قواعد النظام المحاسبي المالي

الشكل رقم20.2: توزيع أراء العينة حسب تطبيق جميع احكام و قواعد النظام المحاسبي المالي

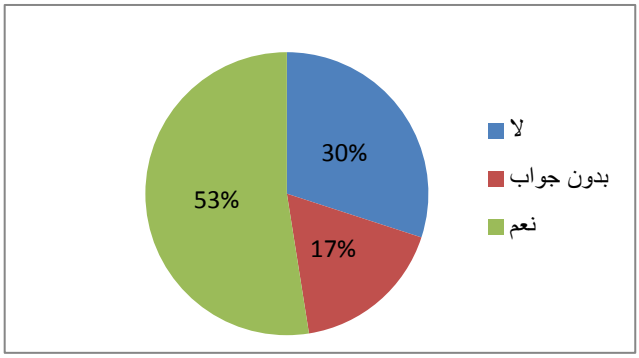

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

فيما يخص السؤال المتعلق بتطبيق جميع قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي وفي جزئه الأول فقد بلغت نسبة52.5% من الفئة المستجوبة قد قامت بتطبيق كل القواعد والأحكام ، أما نسبة 30 % فلم تطبق قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي وهدا راجع لعدة أسباب سنتناولها في الجزء الثاني من السؤال ، في حين امتنعت نسبة 17.5% عن الإجابة .

أما بخصوص الشطر الثاني من السؤال فكانت الإجابات أراء العينة كما يلي:

الجدول رقم5.2: توزيع أراء أراء العينة حول اسباب عدم تبني كل أحكام و قواعد النظام المحاسبي المالي

البيان	التكرار	النسبة
الخيار الأول	1	%2.5
الخيار الثاني	1	%2.5
الخيار الثالث	10	%25
أسباب أخرى	/	/
المجموع	12	%30

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

أما في ما يخص الجزء الثاني من السؤال وفيما يتعلق بالأسباب التي أدت إلى عدم تطبيق كل القواعد والأحكام لا تتماشى مع طبيعة SCF التي نص عليها النظام المحاسبي المالي فنسبة 25% ترى بان أحكام وقواعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، في حين رأت نسبة 2.5 % بان عدم الفهم الجيد للقواعد والأحكام حال دون تطبيق ذلك، في حين أرجعت نسبة 2.5 % ذلك لصعوبة تطبيق القواعد والأحكام في المؤسسات الصغيرة.

السؤال الثامن: مشاكل وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم21.2: توزيع أراء أراء العينة حول مشاكل و صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي

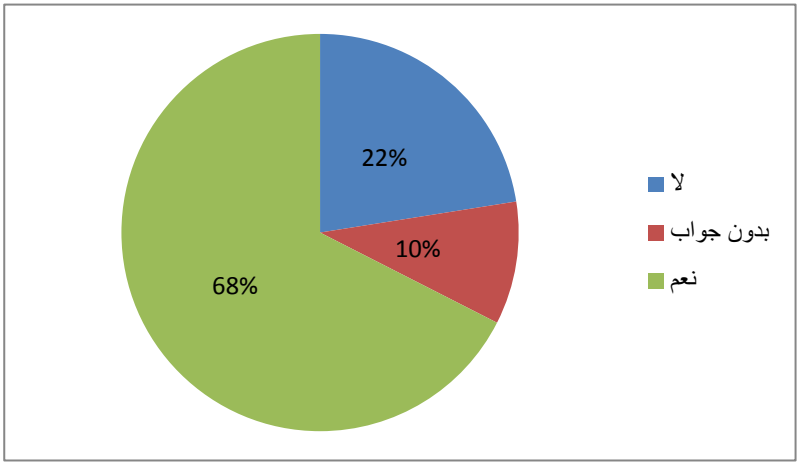

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

فيما يخص السؤال المتعلق بمشاكل وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي وفي جزئه الأول فقد بلغت نسبة67.5% من الفئة المستجوبة قد واجهت مشاكل وصعوبات في عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي وهدا أمر

منتظر وذلك لاختلاف المبادئ والقواعد بين المخطط المحاسبي الوطني وبين النظام المحاسبي المالي ، أما نسبة 22.5% فرأت غير ذلك حيث لم يجدوا صعوبات أو مشاكل عند التطبيق وهذا راجع للدورات التكوينية التي تلقتها هذه الفئة عند تطبيق النظام و العمل به، وبلغت نسبة 10% للفئة المستجوبة الدين امتناع عن الاجابة.

الجدول رقم6.2: توزيع أراء العينة حسب مشاكل وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي

البيان	التكرار	النسبة
الخيار الأول	**5**	**%12.5**
الخيار الثاني	**5**	**%12.5**
الخيار الثالث	**17**	**%42.5**
أسباب أخرى	**/**	**/**
المجموع	**27**	**%67.5**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

أما فيما يخص الجزء الثاني من السؤال وفيما يتعلق بخيارات الأفراد حول صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي فنسبة 42.5 % من الأفراد المستجوبين يرون أن تلك الصعوبات والمشاكل تتعلق بتقييم عناصر القوائم المالية وخاصة في ظل غياب سوق مالي نشط يتم الرجوع إليه لتقييم هده العناصر ، في حين رأت نسبة 12.5 %بان المشاكل والصعوبات تتعلق بكيفية تصنيف عناصر القوائم المالية وخصوصا الميزانية التي تقتضي تصنيف عناصر الأصول والخصوم إلى عناصر جارية و أخرى غير جارية ، في حين أرجعت نسبة 12.5 %بان الصعوبة تكمن في المعالجة المحاسبية.

8 -السؤال التاسع: الحلول و الاقتراحات المناسبة لضمان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي.

- ❖ عدم وجود سوق مالي واعتماد الدولة على النظام الجبائى في تمويل ميزانية الدولة تفعيل بورصة الجزائر
- ❖ مساعدة المهنين بالمحاسبة على فهم اكثر لSCF من خلال دورات تكوينية
- ❖ يجب تكيف البيئة المحاسبية و المحيط الخارجي لتماشي مع متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي
- ❖ تعميم التكوين و التعريف الجيد لهذا النظام المحاسبي المالي
- ❖ انشاء مدارس خاصة للنظام المحاسبي المالي تعطي فرصة للمحاسبين الجدد او القدامى لتطوير مستوياتهم

المطلب الخامس :المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1 الإطلاع على IFRS for SMEs

الشكل رقم22.2: توزيع أراء العينة حسب رأيهم حول الاطلاع على IFRS for SMEs

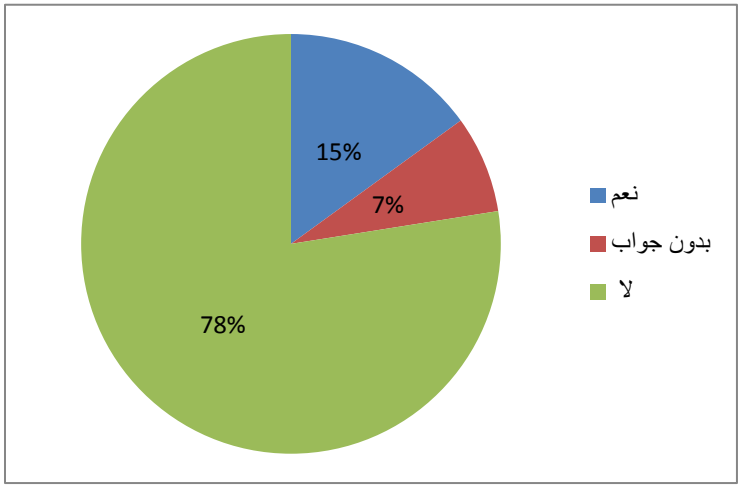

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

فيما يخص السؤال المتعلق بمدى الإطلاع على IFRS for SMEs فقد عبرت نسبة 77.5% من العينة المستجوبة عن الإجابة بلا، بينما نسبة 21 % فقد عبرت على الإجابة بنعم، بينما بلغت نسبة 20% عدم الاجابة

ما يفسر هذا التوزيع في كون أن هذه المعايير أصبحت سارية المفعول بداية من جويلية2009

2 نسبة الإطلاع على IFRS for SMEs

الشكل رقم23.2: توزيع أراء العينة حسب درجة الاطلاع على IFRS for SMEs

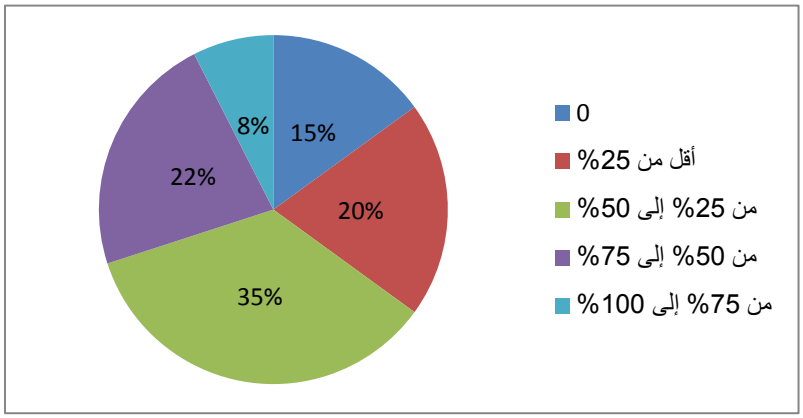

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

فيما يخص السؤال المتعلق بدرجة الإطلاع علىIFRS for SMEsفقد بلغت نسبة الإجابة بنعم35 % بالنسبة للفئة من25-50%،تليها نسبة 22.5 % للفئة من 50-75%،في حين بلغت نسبة20 % للفئة الأقل من25% ،وفي حين بلغت نسبة 15%للفئة 0%،وفي الاجير بلغت نسبة 7.5%للفئة من 75-100%.

يفسر هذا التوزيع بعدم الفهم والإلمام الجيدs IFRS for SME

3 تبني الجزائر IFRSيتوجب عليها تبني IFRS for SMEs

الشكل رقم24.2: توزيع أراء العينة حسب رايهم حول تبني الجزائر IFRSيتوجب عليها تبني IFRS for SMEs

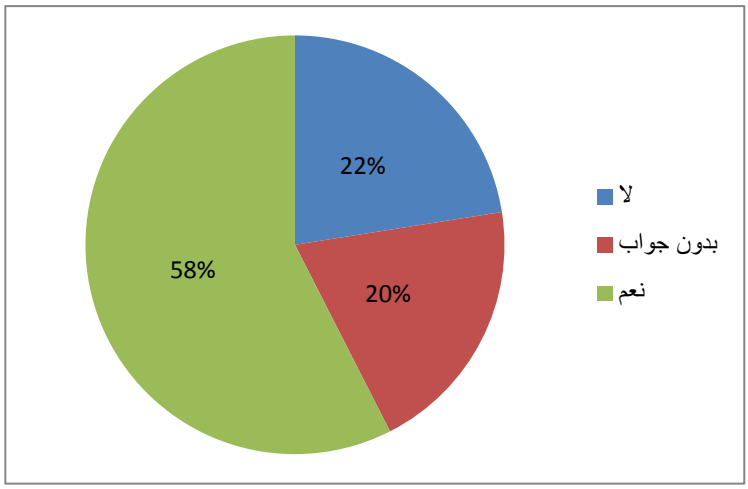

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

فيما يخص السؤال المتعلق بتبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدوليةIFRS يتوجب عليها تبني المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةIFRS for SMEs فقد عبرت نسبة 57.5% من العينة المستجوبة بنعم، بينما عبرت نسبة 22.5% بالإجابة بلا،وفي حين بلغت نسبة 20% امتناع عن الاجابة .

ما يفسر هذا التوزيع هو الدور والأهمية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يؤدي إلى تنامي الطلب علىIFRS for SMEs.

4 تبني الجزائر IFRS for SMEs مناسب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

الشكل رقم25.2: توزيع أراء العينة حسب رايهم حول تبني الجزائر IFRS for SMEs مناسب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

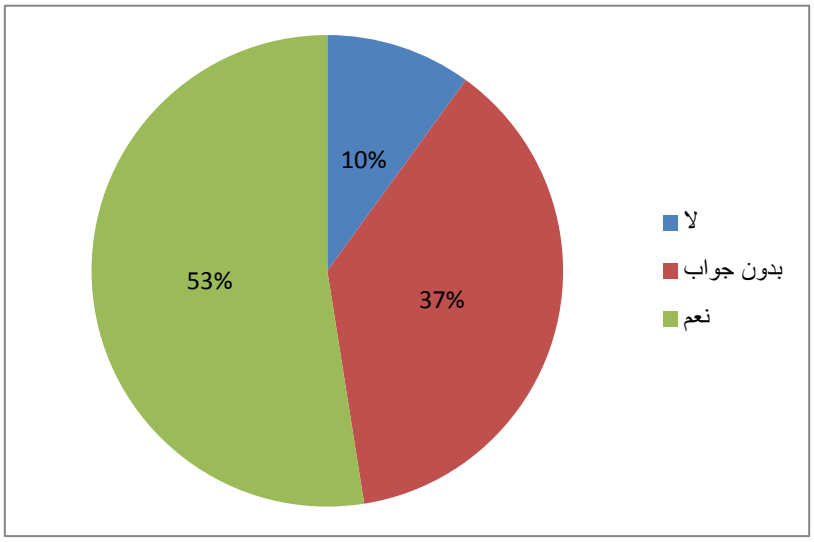

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

فيما يخص السؤال المتعلق بتبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **IFRS for SMEs** مناسب لبيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية فقد عبرت نسبة52.5%من العينة المستجوبة بنعم ،بينما عبرت نسبة 10%بالإجابة بلا، بينما عبرت نسبة 37.5% عدم الاجابة.

ما يفسر هذا التوزيع هو أن المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEsمناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لبساطتها.

5 متطلبات الإفصاح التي جاء بها IFRS for SMEs مفيدة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لاتخاذ قراراتهم

الشكل رقم26.2: توزيع أراء العينة حسب رايهم حول متطلبات الإفصاح التي جاء بها IFRS for SMEs مفيدة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لاتخاذ قراراتهم

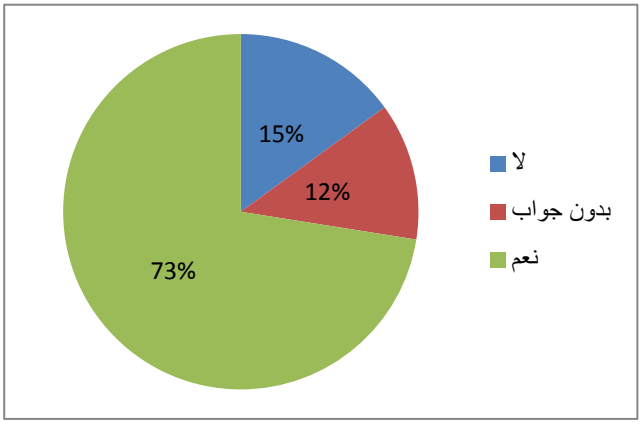

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

فيما يخص السؤال المتعلق بأن متطلبات الإفصاح التي جاء بها **(IFRS for SMEs)** مفيدة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية فقد عبرت نسبة 72.5% من العينة المستجوبة بنعم بينما عبرت نسبة 15% بالإجابة بلا، بينما عبرت نسبة 12.5% عدم الاجابة.

ما يفسر هذا التوزيع هو ان المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(IFRS for SMEs)** يساهم في توفير نفس المستوى من الجودة للمعلومة المحاسبية مقارنة بما توفره معايير المحاسبة الدوليةIFRS

6 يتوجب تحيين النظام المحاسبي المالي SCF مع IFRS for SMEs

الشكل رقم27.2: توزيع أراء العينة حسب رأيهم حول تحيين النظام المحاسبي المالي SCF مع IFRS for SMEs

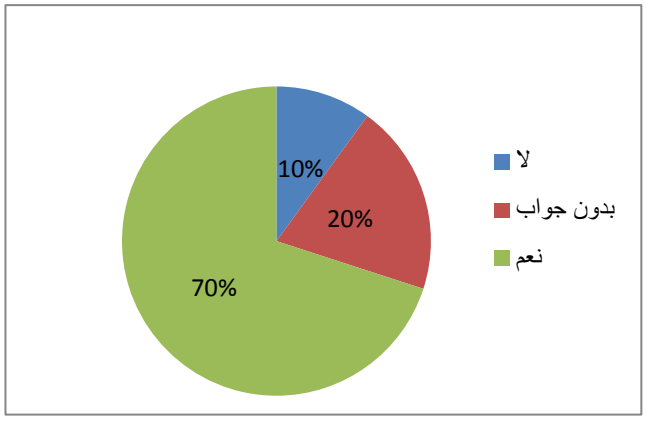

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

فيما يخص السؤال المتعلق بتحيين النظام المحاسبي الماليSCF **مع (IFRS for SMEs)** فقد عبرت نسبة70% من العينة المستجوبة بنعم ،بينما عبرت نسبة 10% بالإجابة بلا، بينما عبرت نسبة 20% عدم الاجابة.

ما يفسر هذا النتائج هو أن تهتم الدولة بتحيين نظامها المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**(IFRS for SMEs)** وهذا نظرا لأهمية هاته المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

خلاصة الفصل

ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة الميدانية هو:

- سريان تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF منذ سنة 2010 في كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة، وتعميم التكوين و التعريف الجيد لهذا النظام ،
- هناك إجماع على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي SCFسيسمح بضمان الشفافية و الثقة الأكبر لمختلف الأطراف الفاعلة مع المؤسسة، نظرا للخصائص النوعية التي يتطلبها في عرضه للقوائم المالية ولكن كل ذلك إذا تهيئة الأرضية اللازمة لتطبيقه وجعله يتماشى مع الاقتصاد الوطني،
- تم الالتزام بجميع القواعد والأحكام التي ينص عليها النظام المحاسبي الماليSCF وهذا راجع لعدة أسباب ولعلى أهمها، أن الممارسة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدأت تدريجيا تستند للنظريات والأحكام التطبيقية،
- أن تطبيق النظام المحاسبي يطرح مشاكل وصعوبات منها ما هو متعلق بكيفية المعالجة المحاسبية وأخرى بكيفية تصنيف القوائم المالية وخصوصا الميزانية التي تقتضي تصنيف الأصول والخصوم إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية أما عن الصعوبات التي تتعلق بتقييم عناصر القوائم المالية تكمن في غياب سوق مالي نشط يتم الرجوع إليه لتحديد قيم هده العناصر،
- انه هناك إجماع من أراء العينة كذلك حول ضرورة إصلاح منظومة التعليم و التكوين المحاسبين انطلاقا من تحسين محتوى برامج التعليم والطرق البيداغوجية ، و إعادة النظر كليا في طريقة تربص الخبر ة المحاسبية و إدخال مفهوم التكوين التواصل و التأهيل على منظومة التعليم والتكوين محاسبيين لتتماشى مع النظام المحاسبي المالي،
- تعتبر متطلبات الافصاح الى جاء بها IFRS for SMEs مفيد لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية الاتخاذ مختلف قرارتهم الاقتصادية ،
- هناك إجماع على ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي SCFمع المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs .

لقد كانت هذه الدراسة في عرضها محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في ما مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية و مدى استجابته لمتطلبات التطوير والتحديث، من خلال الفصول الثلاثة التي تناولناها في هذه الدراسة، وانطلاقا من الفرضيات الأساسية، وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليها في المقدمة.

إن أهداف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وبالأخص الصغيرة والمتوسطة منها هو الإفصاح عن القوائم المالية ذات الغرض العام، والانعكاسات التي يمكن حدوثها على مستواها الداخلي بفعل الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبي الدولية، حيث تكتسي أهداف القوائم المالية أهمية بالغة خاصة عندما

تكون هذه المؤسسات بصدد تحديد مفهومها، و قد أصبحت تتمحور أهداف القوائم المالية حول نقطة أساسية وهي منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات من طرف مختلف الفئات المستخدمة لها على رأسهم المستثمرين، وترسخ هذا الاتجاه خاصة على أساس التحول في تعريف محاسبة و اعتبارها كنشاط خدمي، والتركيز على وظيفة الاتصال و اعتبارها مقدمة لوظيفة القياس المحاسبي، حيث أصبحت قضية إفصاح المؤسسة عن المعلومات ودرجة ملائمتها و موثوقيتها من القضايا الملحة لدى متخذي القرارات.

في الواقع فان الجزائر اعتمدت تطبيق النظام المحاسبي المالي على جميع المؤسسات.بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهذا أمر غير عملي، فمعظم هذه المؤسسات عانت من مشاكل وصعوبات جراء تطبيق هذا النظام الذي لم يأخذ خصوصيتها بعين الاعتبار، فضلا عن العديد من الإجراءات وقواعد التقييم التي جاء النظام لم تطبق أساسا حتى في المؤسسات الكبيرة.

بالرغم من أن النظام المحاسبي المالي جاء نتيجة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق ولمواكبة التطورات الاقتصادية في العالم كمل أن تركيبه النظام المحاسبي المالي مبنية على المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية، إلا أن تطبيق النظام المحاسبي المالي على جميع المؤسسات .بما فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فلم يراعي بذلك خصوصية هذه الأخيرة التي عانت جراء تطبيق هذا النظام .

كما تم الإشارة إلى أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الثورة الرقمية والمعلوماتية التي يشهدها العالم حيث يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى ال رفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي من خلال المزايا التي يوفرها من دقة وسرعة نقل المعلومات وإعداد القوائم والتقارير المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية SCF مايسمح بضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبير ا في تحقيق التنمية الاقتصادية ولعل أبرزها خلق مناصب الشغل و القضاء على البطالة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، فكانت الحاجة إلى معلومات مالية و محاسبية خاصة المؤسسات

لمختلف الفئات والأطراف المستخدمة لها، فكان للمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة IFRS for SMEs الدور في هذا باعتبار لغة المعيار موحدة لا تخدم طرف واحد أو دولة واحدة أو إقليم محدد وإنما ذو طابع دولي لتزويد الأطراف المعنية بالمعلومات المالية و المحاسبية،و الجزائر كغيرها من الدول ظهرت الحاجة إلى تبسيط نظامها المحاسبي المالي وتحيينه مع المعايير المحاسبية الدولية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEsللاستفادة من المزايا التي تقدمها هده المعايير.

2-نتائج اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة النظرية و الميدانية , توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى:

منذ سنة 2010 في كل المؤسسات الصغيرة SCF تحققت الفرضية من خلال سريان تطبيق النظام المحاسبي المالي يسمح بضمان الشفافية و الثقة SCF و المتوسطة، كما أن هناك إجماع على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي لمختلف الأطراف الفاعلة مع المؤسسة، كما أن الممارسة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدأت SCF تدريجيا تستند للقواعد و للإحكام التطبيقية التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي

الفرضية الثانية:

لم تتحقق الفرضية (نفي الفرضية) فقد تبين أن هناك بعض المشاكل و الصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي,حيث لاقى بعض الأفراد صعوبة تكمن في تقييم بعض عناصر الميزانية,و هذا لعدم وجود سوق مالي يمكن من خلاله تقييم لهذه العناصر بالإضافة إلى بعض المشاكل كالمعالجة المحاسبية و تصنيف عناصر القوائم المالية يعود نتيجة إلى الغموض الذي يميز بعض القواعد المحاسبية.

الفرضية الثالثة:

تحققت هذه الأخيرة فمن خلال الدراسة توصلنا إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال إلى الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي من خلال المزايا التي يوفرها من دقة و سرعة في إعداد القوائم المالية والتقارير المالية ما في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة SCF .يساهم في التطبيق الفعال للنظام المحاسبي المالي.

الفرضية الرابعة:

لم تتحقق الفرضية (نفي الفرضية) فقد تبين من خلال الدراسة إن مجلس المعايير المحاسبية الدولية اخذ في الحسبان خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إصداره للمعيار الدولي للتقارير المالي الخاص بالمؤسسات

الصغيرة ودف توفير معلومات مالية محاسبية ذات شروحات مبسطة تعكس احتياجات مستخدمي المعلومات المتوسطة المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و هو ما يجعل اهتمام الدولة بمحاولة تكييف نظامها المحاسبي المالي مع المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3- نتائج الدراسة:

- إن النظام المحاسبي المالي جاء بنظرة مختلفة عن سابقه و مبادئه ترتكز على الجانب المالي و الاقتصادي بدل الجانب الجبائي لتوفير معلومات ملائمة للمستخدمين بالدرجة الأولى.

- يعتبر النظام المحاسبي المالي خطوة هامة و إجبارية لكن مدى نجاعته يبقى رهن الظروف و طبيعة بيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

- النظام المحاسبي المبسط سهل من حيث التطبيق و غير معقد و بالتالي تكلفة المنفعة اكبر من التطبيق.

- تطلبت محاولة تطبيق النظام المحاسبي المالي تكاليف على جميع المستويات للمؤسسة و الدولة و ممارسي مهنة المحاسبة.

-تفاعل كل من الأطر التشريعية و القائمين على الجانب الأكاديمي و المهني للمحاسبة إضافة للمؤسسات من اجل التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي.

-تطبيق النظام المحاسبي المالي أثار ايجابية على البيئة المحاسبية الجزائرية من الناحية النظرية لكن تبقى فعاليته رهن الواقع و الوقت.

-يعد استخدام تكنولوجيا الاتصال مهما في نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما يؤدي إلى الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي ما يعد خطوة ضرورية نحو تطوير المحاسبة حتى تستجيب لاحتياجات المستخدمين.

-بظهور المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما هو إلا دليل على أهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الدولي و المحلي.

-يساهم المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة في توفير نفس المستوى من الجودة للمعلومات المحاسبية مقارنة بما توفره معايير الإبلاغ المالية الدولية بكامله.

4-التوصيات:

– العمل على تعديل النظام المحاسبي المالي بجعله نظام مرن يتناسب و يتطور مع حجم المؤسسة (نظام كامل للمؤسسات الكبيرة و نظام اقل تعقيد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نظام بسيط للمؤسسات المصغرة)؛

– عقد ورشات عمل و دورات تكوينية يحضرها أصحاب ومسيري هذا النوع من المؤسسات و مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان المحاسبي بهدف توعيتهم بأهمية المعلومات المحاسبية؛

– العمل على إلزام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتماد أنظمة محاسبية تتماشى مع معايير المحاسبة الدولية حيث أن هذه الأنظمة متوفرة بشكل كبير و بتكلفة متدنية؛

– ضرورة وجود نصوص قانونية تتلائم مع أنظمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي لها علاقة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

– استحداث وتفعيل دور حاضنات التكنولوجيا في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

– الاستفادة من تجارب و خبرات الدول في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

–تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، يملي ضرورة التواصل مع التطورات ا المعايير و الشروحات الجديدة ، و تكييف النظام المحاسبي المالي معها .و المستجدات التي تأتي اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعيار الدولي للتقارير الدولية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

5–آفاق الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة استبيانيه لعينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يمكن مواصلة الدراسة في هذا الموضوع من عدة جوانب يمكن أن تكون إشكاليات لدراسات مستقبلية وذلك بالتطرق إلى:

–اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

–اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على اتخاذ القرار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المراجع

أولا: الكتب

باللغة العربية

- ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان، 2002.

باللغة الاجنبية

- Kesseven Padachi, **Accounting Services Among Manufacturing SMEs: a neglected subject,** School of Business, Management and Finance, without date

- Paul Pacter, **IFRS for small and medium-sized entities**, London, 2010

- DJILLALI Abdelhamid Reflexions sur le projet du nouveau referentiel comptable algerien en rapport avec les normes IAS/IFRS, **la normalisation comptable intrenationale**, Institut d'economie douaniere et fiscale (IEDF) alger, de 24 septembre à 3 octobre 2005

- Elena Urquía Grande and others, The impact of Accounting Information Systems (AIS) on performance measures: empirical evidence in Spanish SMEs, **The International Journal of Digital Accounting Research**, Spanish, february 2011

- Cavalluzzo & Sankaraguruswamy, **Pay-To-Accounting Performance & Ownership Structure In Privately-Held Small Corporations**, Singapore, july2010

- International Accounting Standards Board, **basis for conclusions IFRS for SMES**, london,2009.

- Robert Obert, IFRS pour les petites et moyennes entités et Plan comptable général, **revue du financier**, Paris . N°168 31/11/2007

- Deloitte, **IFRS for SMEs in your pocket,** London, april 2010

- Expert comptable**, Pocket IFRS pour PME,** France, 15/09/2009

ثانيا: رسائل و أطروحات

- مهاوة أمال، امكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2012.
- قويقع نادية، إنشاء وتطوير لمؤسسات صغيرو و متوسطة في الدول النامية – حالة الجزائر-(رسالة الماجستير ، غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
- قوي عفاف، محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر في دراسات محاسبية وجبائية، جامعة ورقلة ، 2012.

ثالثا: المقالات

- احمد الفارس ، المعيار الدولي للتقارير المالية ، جريدة الرأي، العدد 11076، الكويت، 28 اكتوبر 2009.
- اعمر عزاوي ، أ امال مهاوة ، المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : فرصة وتحدي للدول النامية (مع الاشارة لتجربة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد 11/ 2012، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة

رابعا: الملتقيات و المؤتمرات

- دادن عبد الغني، دادن عبد الوهاب، المنظور المالي حسب المعيار IAS 39/32. حول الصنف الأول والخامس ، الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر ، 30/29 نوفمبر 2011.
- عمورة جمال، الإهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجددة (SCF)،ملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية . IAS/IFRS ، جامعة سعد دحلب البليدة، 2011.
- حسين عثماني ، سعاد شعابينية ، النظام المحاسبي المالي كأجد أهم متطلبات حوكمة الشركات و أثرة على بورصة الجزائر، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر_ بسكرة _الجزائر ، 06/ 07 ماي 2012.
- محمد يعقوبي، مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية (الشلف ، جامعة حسيبة بن بوعلي . يومي 17و 18 افريل 2006).

خامسا: قوانين، أوامر، مراسيم و قرارات

- الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، القانون 07_11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة 30.

- القرار المؤرخ في 26جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009
- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين و النشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

استمارةالاستبيان

الأخ الفاضل/ الأخت الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،،،

الاستبيان الذي بين يديك هو أحد أدوات الدراسة لاستكمال متطلبات درجة الماستر في دراسات محاسبية وجبائية معمقة بعنوان:

"مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بعد خمس سنوات من التطبيق"

ويشرفني أن أطلب مساعدتكم بتعبئة الاستبيان المرفق، بعد قراءة كل عبارة من عباراتها قراءة متأنية، كما أتمنى عليكم إعطاءها بعض اهتمامكم وذلك لما لإجاباتكم من أهمية تعتمد عليها نتائج هذه الدراسة، علما بأن المعلومات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم.

الطالب : ساسيبة بلخير

الأسئلة الخاصة البيانات العامة (المعلومات الشخصية)

1. **الاسم واللقب (اختياري)** : .....

2. **السن** : أ – أقل من 30 سنة ☐ ب –أكثر من 30 سنة ☐

3. **الشهادةالعلمية:**

أ – ليسانس ☐ ب– ماجستير /ماستر ☐

ج – دكتوراه ☐ د–بكالوريا ☐ هـ–شهادة أخرى ☐

4. **الشهادة المهنية**

أ –محافظ حسابات ☐ ب– محاسب معتمد ☐ ج– خبير محاسبي ☐

د– حاصلعلى شهادة التحكم في تقنيات المحاسبة CMTC ☐ هـ–شهادات أخرى ☐

5. **المهنة الوظيفية:**

أ – إطار محاسبي و مالي ☐ ب – مسير ☐ ج– محاسب (خارجي عن المؤسسة) ☐

6. **عدد سنوات الخبرة** :

أ – أقل من 5 سنوات ☐ ب – ما بين 5 و10 سنوات ☐ ج – أكثر من 10 سنوات ☐

7. **القطاع الذي تنتمي إليه** :

أ –أعمال لخاص ☐ ب – قطاع عام ☐ ج –قطاع مختلط ☐

1 – المعلومات العامة عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1 1. ما هو النشاط الذي تمارسه مؤسستكم

صناعي ☐ تجاري ☐ خدماتي ☐

1 2. الشكل القانوني لمؤسستكم

شركة تضامن (SNC) ☐ شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) ☐

شركة مساهمة (SPA) ☐ شركة توصية بسيطة (SCS) ☐

مؤسسة فردية (EA) ☐ شركة التوصية بالأسهم (SCA) ☐

شركة المحاصة (SP) ☐ شركة ذات الشخص الوحيد و ذات مسؤولية محدودة (EURL) ☐

1 3. عدد العمال خلال أخر دورة:

أقل من 10 عمال ☐ أقل من 50 عامل ☐ أقل من 250 عامل ☐

أكثر من 250 عامل ☐

1 4. رقم الأعمال خلال أخر دورة:

أقل من 200.000,00 دج ☐

أقل من 2.000.000,00 دج ☐

أقل من 20.000.000,00 دج ☐

أكثر من20.000.000,00 دج ☐

1 5. مجموع أصول الميزانية خلال أخر دورة:

أقل من 100.000,00 دج ☐

أقل من 1.000.000,00 دج ☐

أقل من 5.000.000,00 دج ☐

أكثر من5.000.000,00 دج ☐

2 – الممارسات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2 1. من يقوم بتحضير القوائم المالية للمؤسسة

محاسب خارجي ☐ محاسب داخلي ☐ بالتنسيق.. ☐

2 2. هل تقومون بإعداد قوائم مالية لأغراض أخرى بغض النظر عن إعدادها لأغراض ضريبية

نعم ☐ لا ☐ بدون جواب ☐

2 3. لتمويل مؤسستكم تعتمدون أساسا على المصادر التالية (ثلاث خيارات ممكنة على الأكثر مرتبة حسب الاهمية التي تراها)

رؤوس أموال خاصة ☐ قروض من الموردين ☐

قرض الإيجاري ☐ التمويلي إعانات ☐

حسابات جارية للمساهمين ☐ قروض من مؤسسات الائتمان ☐

2 4. حسب رأيك، القوائم المالية يجب أن تعطي معلومات واضحة و مفيدة لـ: (ثلاث خيارات ممكنة على الأكثر مرتبة حسب الاهمية التي تراها)

البنوك ☐ المساهمين الحاليين ☐ المستثمريين ☐ مستثمرين مستقبليين ☐

الموردون ☐ العمال ☐ الإدارة الجبائية ☐

3 – القضايا المحاسبية الخاصة بتطبيق SCF

3 1. هل أنت مطلع على النظام المحاسبي المالي SCF :نعم ☐ لا ☐ دون ☐

3 2. نسبة إطلاعك على النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF:

0% ☐ أقل من 25% ☐ من 25%إلى 50% ☐

من50% إلى 75% ☐ من 75%إلى 100% ☐

3 3. هل قامت مؤسستكم بتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF: نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

– إذا كان الجواب نعم، هل كان ذلك في:

سنة 2010 ☐ سنة 2011 ☐ سنة 2012 ☐ سنة 2013 ☐ سنة 2014 ☐

3 4. هل نظمت مؤسستكم دورات تكوينية تحضيرا لتطبيق النظام المحاسبي المالي ؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

– إذا كان الجواب نعم، هل استفدت من هذه الدورات؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

3 5. هل القوائم المالية لنظام المحاسبي المالي الجزائري SCF تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

3 6. هل تعتقد أن النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF مناسب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

3 7. هل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF أدى إلى زيادة شفافية حسابات مؤسستكم؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

3 8. هل قامت مؤسستكم بتطبيق معظم أحكام و قواعد النظام المحاسبي الماليSCF؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

– إذا كان الجواب لا، هل هذا يرجع إلى:

☐ صعوبة تطبيق بعض الأحكام و القواعد

☐ عدم الفهم الجيد لبعض الأحكام و القواعد

☐ عدم تماشي بعض الأحكام و القواعد مع طبيعة المؤسسة

☐ أسباب أخرى .....

3 9. هل واجهتكم مشاكل أوصعوباتعند تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

– إذا كان الجواب نعم، هل تمثلت هذه الصعوبات في :

☐ المعالجة المحاسبية

☐ تصنيف عناصر القوائم المالية

☐ تقييم عناصر القوائم المالية

☐ مشاكل أخرى .....

3 10. أذكر بعض الحلول و الاقتراحات التي تراها مناسبة لضمان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي SCF:

.....

.....

.....

4 – أسئلة خاصة حول المعايير الدولية الخاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة IFRSforSMESفي الجزائر

4 1. هل أنت مطلع على المعايير المحاسبية الدولية ؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

4 2. إذا كنت مطلع على هذه المعايير، فما هي نسبة اطلاعك ؟

0% ☐ أقل من 25% ☐ من 25%إلى 50% ☐

من50% إلى 75% ☐ من 75%إلى 100% ☐

4 3. هل ترى أن تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية يتوجب عليها تبني معايير خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

4 4. هل ترى أن تبني الجزائر للمعايير IFRSforSMESمناسب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

4 5. هل ترى أن متطلبات الإفصاح الذي جاء به IFRSforSMESمفيد لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لاتخاد قراراتهم؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

4 6. هل ترى أن يتوجب تحيين النظام المحاسبي المالي SCF مع معايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

الملحق رقم 2: مخرجات المعالجة الإحصائية ببرنامج SPSS

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,613	14

السن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	16	40,0	40,0	40,0
	أكثر من 30 سنة	24	60,0	60,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الشهادة العلمية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	22	55,0	55,0	55,0
	ماجستير /ماستر	10	25,0	25,0	80,0
	دكتوراه	3	7,5	7,5	87,5
	شهادة أخرى	5	12,5	12,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الشهادة المهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أ- محافظ حسابات	7	17,5	17,5	17,5
	محاسب معتمد	13	32,5	32,5	50,0
	خبير محاسبي	3	7,5	7,5	57,5
	حاصل على شهادة التحكم في تقنيات المحاسبةCMTC	3	7,5	7,5	65,0
	شهادة اخرى	14	35,0	35,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المهنة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	إطار محاسبي و مالي	14	35,0	35,0	35,0
	مسير	13	32,5	32,5	67,5
	محاسب (خارجي عن المؤسسة(	13	32,5	32,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

عدد سنوات الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	12	30,0	30,0	30,0
	ما بين 5 و10 سنوات	17	42,5	42,5	72,5
	أكثر من 10 سنوات	11	27,5	27,5	100,0

Total	40	100,0	100,0	

القطاع

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	خاص	25	62,5	62,5	62,5
	عام	14	35,0	35,0	97,5
	مختلط	1	2,5	2,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

ما هو النشاط الذي تمارسه مؤسستكم

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	صناعي	7	17,5	17,5	17,5
	تجاري	7	17,5	17,5	35,0
	خدماتي	26	65,0	65,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الشكل القانوني لمؤسستكم

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	شركة تضامن(SNC)	1	2,5	2,5	2,5
	شركة مساهمة(SPA)	10	25,0	25,0	27,5
	مؤسسة فرديةEA)	18	45,0	45,0	72,5
	شركة ذات مسؤولية محدودة(SARL)	10	25,0	25,0	97,5
	شركة ذات الشخص الوحيد و ذات مسؤولية محدودة(EURL)	1	2,5	2,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

عدد العمال خلال أخر دورة:

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 10 عمال	19	47,5	47,5	47,5
	أقل من 50 عامل	9	22,5	22,5	70,0
	أقل من 250 عامل	8	20,0	20,0	90,0
	أكثر من 250 عامل	4	10,0	10,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

رقم الأعمال خلال أخر دورة:

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 200.000,00 دج	10	25,0	25,0	25,0
	أقل من 2.000.000,00 دج	14	35,0	35,0	60,0
	أقل من 20.000.000,00 دج	10	25,0	25,0	85,0
	أكثر من20.000.000,00 دج	6	15,0	15,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

مجموع أصول الميزانية خلال أخر دورة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 100.000,00 دج	8	20,0	20,0	20,0
	أقل من 1.000.000,00 دج	15	37,5	37,5	57,5
	أقل من 5.000.000,00 دج	11	27,5	27,5	85,0
	أكثر من5.000.000,00 دج	6	15,0	15,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

من يقوم بتحضير القوائم المالية للمؤسسة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسب خارجي	14	50,0	50,0	85,0
	محاسب داخلي	20	35,0	35,0	35,0
	بالتنسيق	6	15,0	15,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

هل تقومون بإعداد قوائم مالية لأغراض أخرى بغض النظر عن إعدادها لأغراض ضريبية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	12	30,0	30,0	30,0
	لا ادري	1	2,5	2,5	32,5
	نعم	27	67,5	67,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

لتمويل مؤسستكم تعتمدون أساسا على : رؤوس أموال خاصة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	40	100,0	100,0	100,0

لتمويل مؤسستكم تعتمدون أساسا على : قرض الإيجاري التمويلي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	11	27,5	27,5	27,5
	نعم	29	72,5	72,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

لتمويل مؤسستكم تعتمدون أساسا على : حسابات جارية للمساهمين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	32	80,0	80,0	80,0
	نعم	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

لتمويل مؤسستكم تعتمدون أساسا على : قروض من الموردين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	28	70,0	70,0	70,0
	نعم	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

لتمويل مؤسستكم تعتمدون أساسا على : الاعانات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	32	80,0	80,0	80,0
	نعم	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

لتمويل مؤسستكم تعتمدون أساسا على : قروض من مؤسسات الائتمان

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	17	42,5	42,5	42,5
	نعم	23	57,5	57,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

القوائم المالية يجب أن تعطي معلومات واضحة و مفيدة لـ: البنوك

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	5	12,5	12,5	12,5
	نعم	35	87,5	87,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

القوائم المالية يجب أن تعطي معلومات واضحة و مفيدة لـ: المساهمين الحاليين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	31	77,5	77,5	77,5
	نعم	9	22,5	22,5	100,0

	Total	40	100,0	100,0	

القوائم المالية يجب أن تعطي معلومات واضحة و مفيدة لـ: المستثمرين المستقبليين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	23	57,5	57,5	57,5
	نعم	17	42,5	42,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

القوائم المالية يجب أن تعطي معلومات واضحة و مفيدة لـ: المستثمرين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	32	80,0	80,0	80,0
	نعم	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

القوائم المالية يجب أن تعطي معلومات واضحة و مفيدة لـ: الزبائن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	29	72,5	72,5	72,5
	نعم	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

القوائم المالية يجب أن تعطي معلومات واضحة و مفيدة لـ: الموردون

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	33	82,5	82,5	82,5
	نعم	7	17,5	17,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

القوائم المالية يجب أن تعطي معلومات واضحة و مفيدة لـ: الادارة الجبائية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	10	25,0	25,0	25,0
	نعم	30	75,0	75,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

هل أنت مطلع على النظام المحاسبي الماليSCF

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	40	100,0	100,0	100,0

نسبة إطلاعك على النظام المحاسبي المالي الجزائري: SCF

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 25%	1	2,5	2,5	2,5
	من 25% إلى 50%	8	20,0	20,0	22,5
	من50% إلى 75%	23	57,5	57,5	80,0
	من 75% إلى 100%	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

هل نظمت مؤسستكم دورات تكوينية تحضيرا لتطبيق النظام المحاسبي المالي ؟

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	4	10,0	10,0	10,0
	لا ادري	8	20,0	20,0	30,0
	نعم	28	70,0	70,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

هل استفدت من هذه الدورات؟

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	12	30,0	30,0	30,0
	لا ادري	4	10,0	10,0	40,0
	نعم	24	60,0	60,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

هل القوائم المالية لنظام المحاسبي المالي الجزائري SCF تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة؟

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	8	20,0	20,0	20,0
	لا ادري	5	12,5	12,5	32,5
	نعم	27	67,5	67,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

هل تعتقد أن النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF مناسب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	10	25,0	25,0	25,0
	لا ادري	3	7,5	7,5	32,5
	نعم	27	67,5	67,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

هل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF أدى إلى زيادة شفافية حسابات مؤسستكم؟

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	6	15,0	15,0	15,0
	لا ادري	9	22,5	22,5	37,5
	نعم	25	62,5	62,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

هل قامت مؤسستكم بتطبيق معظم أحكام و قواعد النظام المحاسبي الماليSCF؟

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	12	30,0	30,0	30,0
	لا ادري	7	17,5	17,5	47,5
	نعم	21	52,5	52,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

سبب عدم تطبيق مؤسستكم معظم أحكام و قواعد النظام المحاسبي المالي SCFهو : صعوبة تطبيق بعض الأحكام و القواعد

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	11	27,5	91,7	91,7
	نعم	1	2,5	8,3	100,0
	Total	12	30,0	100,0	
Manquante	Système manquant	28	70,0		
	Total	40	100,0	100,0	

سبب عدم تطبيق مؤسستكم معظم أحكام و قواعد النظام المحاسبي المالي SCFهو : عدم الفهم الجيد لبعض الأحكام و القواعد

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	11	27,5	91,7	91,7
	نعم	1	2,5	8,3	100,0
	Total	12	30,0	100,0	
Manquante	Système manquant	28	70,0		
	Total	40	100,0		

سبب عدم تطبيق مؤسستكم معظم أحكام و قواعد النظام المحاسبي المالي SCFهو :عدم تماشي بعض الأحكام و القواعد مع طبيعة المؤسسة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	2	5,0	16,7	16,7
	نعم	10	25,0	83,3	100,0
	Total	12	30,0	100,0	
Manquante	Système manquant	28	70,0		
	Total	40	100,0		

هل واجهتكم مشاكل أو صعوبات عند تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	9	22,5	22,5	22,5
	لا ادري	4	10,0	10,0	32,5
	نعم	27	67,5	67,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

صعوبات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF تتمثل في : المعالجة المحاسبية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	22	55,0	81,5	81,5
	نعم	5	12,5	18,5	100,0
	Total	27	67,5	100,0	
Manquante	Système manquant	13	32,5		
	Total	40	100,0		

صعوبات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF تتمثل في : تصنيف عناصر القوائم المالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	22	55,0	81,5	81,5
	نعم	5	12,5	18,5	100,0
	Total	27	67,5	100,0	
Manquante	Système manquant	13	32,5		
	Total	40	40	100,0	

صعوبات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF تتمثل في : تقييم عناصر القوائم المالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	10	25,0	37,0	37,0
	نعم	17	42,5	63,0	100,0
	Total	27	67,5	100,0	
Manquante	Système manquant	13	32,5		
	Total	40	100,0		

هل أنت مطلع على المعايير المحاسبية الدولية ؟

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	6	15,0	15,0	15,0
	لا ادري	3	7,5	7,5	22,5
	نعم	31	77,5	77,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

نسبة اطلاعك على المعايير المحاسبية الدولية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	0	6	15,0	15,0	15,0
	أقل من 25%	8	20,0	20,0	35,0
	من 25% إلى 50%	14	35,0	35,0	70,0
	من 50% إلى 75%	9	22,5	22,5	92,5
	من 75% إلى 100%	3	7,5	7,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

هل ترى أن تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية يتوجب عليها تبني معايير خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	9	22,5	22,5	22,5
	لا ادري	8	20,0	20,0	42,5
	نعم	23	57,5	57,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

هل ترى أن تبني الجزائر للمعاييرIFRSforSMESمناسب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	4	10,0	10,0	10,0
	لا ادري	15	37,5	37,5	47,5
	نعم	21	52,5	52,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

هل ترى أن متطلبات الإفصاح الذي جاء بهIFRSforSMESمفيد لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لاتخاد قراراتهم؟

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	6	15,0	15,0	15,0
	لا ادري	5	12,5	12,5	27,5
	نعم	29	72,5	72,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

هل ترى أن يتوجب تحيين النظام المحاسبي المالي SCF مع معايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	4	10,0	10,0	10,0
	لا ادري	8	20,0	20,0	30,0
	نعم	28	70,0	70,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	